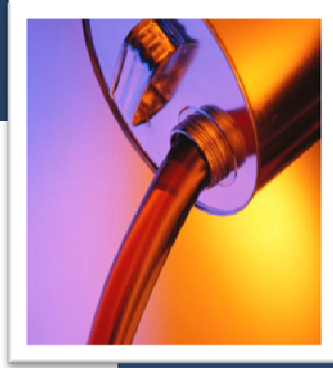




وزارة المالية
شؤون الميزانية العامة



بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية و مشروع الميزانية

للسنة المالية 2013 - 2014

المقدم من

معالي / مصطفى جاسم الشمالي

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية



دولة الكويت
وزارة المالية
شئون الميزانية العامة

**بيان وزير المالية
عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية للسنة المالية
2014/2013**

**المقدم من
معالي / مصطفى جاسم الشمالي
نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير المالية**

**محتويات بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013**

رقم الصفحة	المحتوى	الفصل
4	مقدمة	
6	التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية لسنة المالية 2014/2013	الفصل الأول
7	أولا: مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي	
11	ثانيا: * توجهات الخطة الإنمائية للدولة (2012/2011 – 2014/2013)	
13	* الخطة السنوية الرابعة 2014/2013	
15	ثالثا: أهم توجهات مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013	
18	رابعا: السكان والقوى العاملة	
18	أ – السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة	
20	ب – دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية	
29	التطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية	الفصل الثاني
30	أولا: التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي	
31	ثانيا: تطورات الأسواق النفطية العالمية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي	
33	ثالثا: تطور العلاقات الاقتصادية لدولة الكويت	
44	مؤشرات الأداء الاقتصادي لدولة الكويت	الفصل الثالث
46	أولا: المجاميع الاقتصادية للحسابات القومية	
50	ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2009 - 2011	
53	ثالثا: التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية	
53	(1) التطورات النقدية والمصرفية	
62	(2) التطورات الرقابية وهيكل القطاع المصرفي والمالي	
64	(3) تطورات نظم التسويات والمقاصة	
65	(4) إصدارات أدوات الدين العام	
68	(5) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	
73	(6) مستويات الأسعار المحلية	

تابع
محتويات بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013

رقم الصفحة	المحتوى	الفصل
75	تطورات المالية العامة 2011/2010 – 2013/2012	الفصل الرابع
76	أولا : السنة المالية 2011/2010	
76	ثانيا : السنة المالية 2012/2011	
77	ثالثا : السنة المالية 2013/2012	
80	رابعا : الاختلالات الهيكلية للميزانية العامة للدولة وكيفية معالجتها	
83	مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 والأسس التي بني عليها	الفصل الخامس
84	أولا : الملامح الرئيسية لمشروع ميزانية 2014/2013	
86	ثانيا : التقديرات الإجمالية لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2014/2013	
87	ثالثا : الأسس التي بني عليها تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013	
87	(1) تقدير الإيرادات	
89	(2) تقدير المصروفات	
90	الباب الأول : المرتبات	
92	الباب الثاني : المستلزمات السلعية والخدمات	
94	الباب الثالث : وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	
96	الباب الرابع : المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة	
99	الباب الخامس : المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	
102	الخاتمة	الفصل السادس

بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية
للسنة المالية 2013 / 2014

مقدمة :

استنادا لأحكام المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والتي تنص على :

"يعد وزير المالية مشروع الميزانية ، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه ."

من هذا المنطلق يسرني أن أعرض عليكم بيانا يتناول تحليلا للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ، وتحليلا لما يهدف إليه مشروع ميزانية السنة المالية 2013/2014 ، مع ما يتضمنه من توضيح للأسس والمرتكزات التي أخذت في الاعتبار لدى إعداد تقديرات مشروع الميزانية ، والتأكيد على الدور الذي تقوم به الميزانية العامة للدولة كأداة للسياسة المالية لدولة الكويت ، تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة .

ويعد بيان وزير المالية وثيقة اقتصادية ومالية على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لما تحويه من بيانات ومعلومات وتوجهات وسياسات اقتصادية ومالية ودراسة وتحليل للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية لدولة الكويت .

وتكمن أهميتها في استفادة متخذي القرار في مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والباحثين والدارسين المعنيين بالمالية العامة لدولة الكويت من هذه الوثيقة .

والله نسأل أن نكون قد وفقنا في عرض الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة بقدر كبير من الدقة والشفافية .

ونأمل في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواردة بمشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2013/2014 ومن ثم تحقيق الأهداف والتوجهات السامية لحضرة صاحب السمو الأمير الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتحسين ورفع المستوى المعيشي للمواطن الكويتي ، والعمل على أن تكون دولة الكويت مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة التنمية والنشاط الاقتصادي، وأن نعمل جميعا وتتضافر جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية لرفع اسم دولة الكويت عاليا لتأخذ مكانها الطبيعي والريادي بين دول المنطقة والعالم .

والله ولي التوفيق ،،،

مصطفى جاسم الشمالي
نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير المالية

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية

الفصل الأول التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية للسنة المالية 2014/2013

أولا : مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي :

- 1 - سيظل التحديث مستمرا عن أن إيرادات النفط هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي بالكويت ولم نزل نؤكد على أن الاقتصاد الكويتي أحادي المورد ، ذو نمط -الاقتصاد الريعي- الذي يعتمد على مصدرين هما الدخل من صادرات النفط والعائد من الاستثمارات الخارجية، وعلى الرغم من أن قناعاتنا بما سبق قد ترسخت ، وبأن هذين المصدرين غير مستقرين ويتعذر الاعتماد عليهما في بناء أسس قوية للتنمية ، إلا أن اقتصادنا لم يأخذ طريقه بعد نحو التغيير .
- 2 - مازال تشخيص الاقتصاد الكويتي بأنه اقتصاد ترتبط فيه حركة النشاط الاقتصادي في البلاد بالإنفاق العام الحكومي قائما ، ولم يزل دور القطاع الخاص في بناء الناتج المحلي الإجمالي متضائلا أمام ضخامة نصيب قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والذي يزداد بفعل ارتفاع الأسعار العالمية لتصدير النفط .
- 3 - ينبغي إعادة صياغة دور الدولة في وضع آليات الأسعار حيث يجب أن يقتصر على القيام بدور رقيب ومنظم الخدمات في العديد من المجالات .
- 4 - ما زالت الدولة تقدم الخدمات الاجتماعية المجانية وتدعم أسعار العديد من السلع والخدمات ، دون أن يكون لنظام السوق الحر دور كبير في هذا المجال .
- 5 - وما زال سكان الكويت يتزايدون حتى بلغ عددهم في 30/6/2012 نحو 3806643 نسمة بزيادة 224589 نسمة عن عددهم في 31/12/2010 ، كما زاد عدد الكويتيين إلى 1195806 نسمة بزيادة 47443 نسمة عن عددهم في 31/12/2010 ويبلغ الوزن النسبي للسكان الكويتيين 31.41% من جملة سكان البلاد وفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء ، وينضم من هؤلاء عدد كبير سنويا لقوة العمل وهو ما يزيد من الحاجة الماسة إلى خلق وظائف وفرص عمل جديدة أمامهم* .

* المصدر : بيانات الفقرة (5) الإدارة المركزية للإحصاء .

6 - أن قدرة الكويت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زالت محدودة للعديد من الأسباب المقيدة لتدفق رؤوس الأموال الخارجية التي تساهم مع أموال القطاع الخاص الكويتي في بناء القدرة الإنتاجية للدولة .

7 - كما تشير التقارير الدولية إلى أن إجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لنشاط القطاع الخاص تأخذ وقتا طويلا لا يتناسب مع متطلبات توافر البيئة الاستثمارية الراجعة في تشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

8 - ونضيف إلى ما سبق أن البعد الاجتماعي لسياسة الحكومة - والذي تساند من خلاله وباستمرار فئات عريضة من المواطنين وخاصة فئة محدودي الدخل - ما زال يضيف أعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة للبلاد . فالتزام الدولة بدعم المنتجات البترولية المكررة التي تسوق محليا بسبب ارتفاع أسعارها العالمية ، وتمويل الزيادة في تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب زيادة أسعار الوقود المستخدم في محطات التوليد ، ودعم الاتصالات وغيرها من الخدمات العامة ظل من العناصر المؤثرة على مالية الدولة .

لذا يجب أن ننظر إلى أن السنة المالية 2013/2014 يجب أن تشهد تفعيلا لتوجهات الإصلاح والتحول الاقتصادي في دولة الكويت ، وأن تعطي كل الجهات القائمة على صناعة القرار وقتا وجهدا كافيا لتحقيق هذا الإصلاح ووضعه موضع التنفيذ .

فإذا ما كنا مقتنعون بأهمية تطوير الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر دخله بمعاونة القطاع الخاص ، وبحتمية تحول الكويت لتكون المركز المالي والتجاري الإقليمي ، فإن السياسات الاقتصادية التي تزيد من قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ، والتي تجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد ، والتي تستهدف تحقيق المزيد من الاستقرار النقدي والسعري وتفعيل قوى السوق الحرفي ضبط الطلب وتوجيه الإنتاج ، وزيادة قدرة البنية التحتية للبلاد لحمل عبء النمو الاقتصادي المستقبلي ، هي السياسات التي يجب أن نوليها عنايتنا الكاملة .

وبناء على ما تقدم سيظل الإطار العام الذي يحكم العمل الاقتصادي في الكويت مستندا على المبادئ والمرتكزات التالية :

1- العمل على استمرار المحافظة على درجة عالية من الاستقرار النقدي والسعري والمالي ، واستخدام الموارد المالية للدولة في تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الكويتي من خلال الإنفاق العام الاستثماري ، والعمل على التخصيص الأمثل للموارد لضمان تحقيق تنمية مستقرة ومستدامة لاقتصاد الكويت .

2- الاستمرار في تشجيع الإنفاق الاستثماري ذو الطابع الإنتاجي حتى لا يتسبب انفلات الإنفاق الاستهلاكي في فرض المزيد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد الكويتي مستقبلا ، مع إيلاء الفئات محدودة الدخل من المواطنين الكويتيين غير القادرة على تنمية دخولها العناية والرعاية المناسبين .

3- الاستمرار في العمل على تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والتحول بدور الدولة من " مقدم الخدمات " إلى دور " منظم الخدمات " والرقيب على مستواها من خلال إنشاء المزيد من المؤسسات التنظيمية والرقابية على مقدمي الخدمات في القطاعات المختلفة ، وبما يضمن أن يحصل المواطن على مستوى عال من الجودة فيما يتلقاه من خدمات ، وبما يفعل معايير الشفافية والانضباط والإفصاح ، والالتزام بالمعايير الدولية التي تنظم أداء تلك الخدمات .

4- ومع تقليص دور الدولة لابد من مداومة حفز النشاط الخاص على الاستثمار لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي ، ويستلزم ذلك ضرورة الانتهاء من إقرار مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة والتي تشكل أساس علاقة الدولة بالقطاع الخاص وأسلوب المشاركة بينهما ، بما يساعده على خلق فرص أكبر للعمل أمام قوة العمل الكويتية المتنامية ، كما يستلزم ذلك أيضا ضرورة سعي كافة الأجهزة الحكومية لتبسيط واختصار إجراءات الحصول على موافقاتها وتراخيصها حتى يتمكن القطاع الخاص من أداء دوره المطلوب .

5 - ولا يقل حفز القطاع الخاص الوطني على الاستثمار الإنتاجي والخدمي أهمية عن ضرورة تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ذات طابع الاستثمار المباشر إلى البلاد لمشاركة القطاع الخاص الكويتي في بناء قاعدة يمكن أن يستند عليها اقتصادنا في تنمية موارده وتنويع مصادر دخله المستقبلي .

6 - وعلى الصعيد المالي والمصرفي فإن استمرار الجهد المبذول لضمان سلامة وقوة جهازنا المصرفي والمالي أمر ضروري على اعتبار أن قوة هذا القطاع وحيويته هي الأساس لقوة الاقتصاد الوطني .

7 - كما أن استمرار الجهد المبذول لترشيد الإنفاق العام ، وتهيئة الجهات المختلفة لتطبيق ميزانية البرامج والأداء سوف يحققان معا مستوى أعلى من درجات الكفاءة في تخصيص الموارد وزيادة المردود من الإنفاق العام على الاقتصاد الوطني .

ثانيا : توجهات الخطة الإنمائية للدولة (2010/2011 – 2013/2014) :

تنتقل خطة التنمية متوسطة الأجل لدولة الكويت 2011/2010 – 2014/2013 من رؤية إستراتيجية حتى عام 2035 تنص على " تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار ، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ، ويذكي فيه روح المنافسة ، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم ، ويرسخ القيم ، ويحافظ على الهوية الاجتماعية ، ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة ، ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة " .

تعبّر صيغة رؤية الدولة عن مجموعة من التوجهات التي يمكن إبراز أهمها فيما يلي :

- 1 – استعادة الدور الريادي الإقليمي لدولة الكويت كمركز مالي وتجاري .
- 2 – إحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية .
- 3 – إعادة بناء أدوار هامة ومختلفة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها بما يوفر أسباب التمكين والدعم للعمل والإنتاج ويوفر البنية التحتية والتشريعات المناسبة وبيئة الأعمال المواطنة والمحفزة للتنمية .
- 4 – توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته العربية والإسلامية وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم .
- 5 – تدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والالتزام به والعمل على تنمية وتطوير العمل السياسي ضمانا للعدالة والمشاركة السياسية والحريات . وحتى يمكن أن تصل دولة الكويت إلى تحقيق رؤيتها تم وضع مجموعة من الأهداف الإستراتيجية حتى عام 2035 على النحو التالي :

الهدف الأول : زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن :

وذلك عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية ، والعمل على استقرار المستوى العام للأسعار من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للدينار الكويتي ومن ثم رفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

كما يرمي هذا الهدف إلى إصلاح هيكل الميزانية العامة وتطويرها بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد وخفض العجز غير النفطي .

الهدف الثاني : القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة :

ينبغي النظر للقطاع الخاص باعتباره قاطرة التنمية ، وعليه فإن خطة التنمية تسعى إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره الطبيعي . ويتطلب ذلك تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية وذلك بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتأكيد على أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين الخاص والعام .

الهدف الثالث : دعم التنمية البشرية والاجتماعية :

وذلك بتطوير منظومة التعليم والتدريب لتوفير احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى تطوير البحث العلمي والخدمات الصحية وتحسين كفاءتها بالمعايير الدولية وتطوير الرعاية والتنمية الاجتماعية وخدمات الرعاية السكنية والشئون الدينية والثقافة والفنون والآداب .

الهدف الرابع : تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية :

وذلك عن طريق تنظيم النمو السكاني الكويتي وغير الكويتي ، والسعي إلى أحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل في القطاعين العام والخاص .

الهدف الخامس : الإدارة الحكومية الفعالة :

وذلك بتعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية وغرس مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة ويتطلب ذلك :

إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية مؤسسيا وتنظيميا وإلكترونيا بهدف تحسين الخدمات العامة وإعادة تفعيل وظيفة التخطيط في المجتمع وأجهزة الدولة ، وتحديث النظام الإحصائي والمعلومات المدنية ودعم المقومات الأساسية لبناء مجتمع المعلومات في الدولة .

الهدف السادس : تعزيز الهوية الإسلامية والعربية :

يؤكد هذا الهدف على قوة تمسك المجتمع الكويتي بهويته الإسلامية والعربية ، وهو ما يتوافق مع ما جاء في المذكرة التفسيرية في المادة الثانية من دستور دولة الكويت .

• الخطة السنوية الرابعة 2014/2013 :

أولت وزارة المالية - شئون الميزانية العامة اهتماما بالغا بالخطة الرباعية الإنمائية للدولة (2011/2010 - 2014/2013) منذ السنة الأولى للخطة 2011/2010 وذلك عملا على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وكافة الأهداف التنموية على مختلف الأصعدة الواردة بالخطة ، وذلك من خلال تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة الإنمائية ، ومن ثم المساهمة في تحقيق الرغبة الأميرية السامية بأن تكون دولة الكويت مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة التنمية والنشاط الاقتصادي .

ووفقا لذلك تم التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتحديد مشاريع الخطة الإنمائية السنوية بكل جهة حكومية والاعتمادات المالية اللازمة لكل مشروع ، والبرنامج الزمني لتنفيذ المشروع ، وغيرها من الدراسات الفنية والمالية لكل مشروع . وفيما يتعلق بخطة التنمية 2014/2013 وهي السنة الرابعة من الخطة الإنمائية للدولة فقد صدر القرار الوزاري رقم (2) لسنة 2013 بتشكيل عدد (6) فرق عمل لمراجعة ومطابقة مشاريع خطة التنمية 2014/2013 مع المشاريع المدرجة بمشاريع ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2014/2013 ، حيث تم تصنيف مشاريع الخطة الرابعة 2014/2013 إلى مشاريع إنشائية وهي التي تدرج بالباب الرابع من الميزانية ، ومشاريع غير إنشائية وهي التي تدرج بأي من أبواب مصروفات الميزانية الأخرى .

وقد تم إعداد مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 بحيث تعكس كافة الأهداف والبرامج الواردة بالخطة السنوية الرابعة 2014/2013 وفقا لما يلي :

- تضمين مشروع الميزانية كافة المشاريع التي طلبتها الجهات الحكومية ضمن مشاريع ميزانياتها للسنة المالية 2014/2013 وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها .
- تم التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن تقدير التكاليف الكلية والاعتمادات الصرفية للمشاريع الواردة في الخطة السنوية 2014/2013 .
- تم الاتفاق على مسميات جميع مشاريع الخطة السنوية 2014/2013 المدرجة بمشاريع ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2014/2013 .

ونأمل أن تحقق مشاريع الخطة الإنمائية 2011/2010 – 2014/2013 أهداف الخطة والمتمثلة في زيادة معدلات النمو ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي وبصفة خاصة العمل على زيادة مساهمة الإيرادات الغير نفطية في الإيرادات العامة ، وزيادة الإنفاق الاستثماري والحد من الإنفاق الجاري ، والعمل على زيادة دور القطاع الخاص والحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، ومعالجة الخلل في سوق العمل وذلك بزيادة نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص .

ووفقا لما تقدم ستعمل الحكومة على تنفيذ مشاريع الخطة السنوية 2014/2013 طبقا لما هو مخطط له وذلك بحث الجهات الحكومية المختصة على البدء في التنفيذ فور صدور قانون ربط ميزانية السنة المالية 2014/2013 .

ثالثاً : أهم توجهات مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013* :

لأن الموازنة العامة للدولة تمثل أهم الأدوات التي تستند إليها في وضع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة موضع التنفيذ بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد ، فقد أستند مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 على مجموعة من المرتكزات نوجزها فيما يلي :

أ : في جانب الإنفاق العام :

- 1 - استمرار العمل على زيادة كفاءة الإنفاق العام وذلك بالتركيز على إنتاجية الإنفاق العام وزيادة عائداته الاقتصادي والاجتماعي ودرجة شفافيته، ومراعاة تحقيق قدر أكبر من التكامل بين الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص وإيقاف أي شكل من أشكال التنافس بينهما.
- 2 - توفير التمويل اللازم للاستثمارات حتى تستغل الموارد في تمهيد الطريق أمام القطاع الخاص سواء بتوفير البنية التحتية اللازمة له من مياه وكهرباء وطرق ومواصلات، أو بتوفير احتياجات المواطنين لمستوى أعلى من الخدمات التعليمية والصحية والأمنية.
- 3 - توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الحيوية للمواطنين.
- 4 - توفير الاعتمادات اللازمة لتعيين الخريجين الكويتيين الجدد.
- 5 - جاري سداد القسط الثاني من العجز الاكوتاري في صندوق الباب الثالث بقانون التأمينات الاجتماعية وقدره 5472 مليون دينار ، على خمس دفعات متساوية بدءاً من السنة المالية 2011/2010 وانتهاء بالسنة المالية 2015/2014 ، حيث تم إدراج مبلغ 1094,4 مليون دينار بميزانية السنة المالية 2014/2013 تمثل الدفعة الرابعة من القسط الثاني من العجز الاكوتاري .

* تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 والأسس التي بنيت عليها سترد تفصيلاً في الفصل الخامس من هذا البيان .

6 - تقرر سداد الأعباء المالية المترتبة على (مشروع رفع السقف للأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 د.ك إلى 1500 د.ك) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغتها 1313.70 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتقسيطها على (10) أقساط سنوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2011/2012 وبواقع 131 370 د.ك سنويا ، وقد تم إدراج المبلغ المخصص للقسط الثالث بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2014 وقدره 131.37 مليون دينار.

7 - كما تقرر سداد القسط الثالث من الأعباء المالية المترتبة على (مشروع تكلفة إعادة موازنة النظام في التأمين التكميلي والبالغتها 1607.8 مليون دينار) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل تكلفة المدة السابقة على إعادة موازنة النظام وذلك بتقسيطها على (10) أقساط سنوية متساوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2011/2012 وبواقع 160.78 مليون دينار ، وقد تم إدراج المبلغ المخصص للقسط الثالث بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2014 وقدره 160.78 مليون دينار.

8 - وفقاً لخطة إعادة هيكلة النظام المالي للدولة وتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة بشأن مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2012 ، تم توزيع اعتمادات المكاتب واللجان التي كانت تدرج بالباب الخامس بميزانية كل من الديوان الأميري ومجلس الوزراء ووزارة المالية على أبواب مصروفات الميزانية المختصة وذلك اعتباراً من ميزانية السنة المالية 2012/2013 .

9 - وأيضاً وفقاً لتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة بشأن مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2012 وللعام الثالث على التوالي تم إعداد تقديرات مصروفات ميزانية السنة المالية 2013/2014 بدون اعتمادات تكميلية حيث تم إلغاء الاعتماد التكميلي العام على مستوى جميع أبواب المصروفات عدا الباب الأول - المرتبات حيث أنه مخصص لتعيين الخريجين الكويتيين الجدد .

ب : في جانب الإيرادات العامة :

- 1 - الواقعية والتحوط لاحتمالات انخفاض الأسعار العالمية للنفط ، ووفقا لذلك قدرت الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2014 على أساس 70 دولار للبرميل .
- 2 - العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة للبلاد من خلال السعي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وزيادة معدل مساهمتها في إجمالي إيرادات الميزانية ، والعمل على إعادة تسعير الاستخدامات المختلفة لأموال الدولة وكافة السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة بهدف تنمية مصادر إيرادات الموازنة العامة غير النفطية.
- 3 - حماية المال العام وصيانتته وزيادة مردوديته ووضع قواعد واضحة لتنفيذ الميزانية وإحكام الرقابة على تنفيذها .

رابعاً : السكان والقوى العاملة :

أ – السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة* :

في ظل الاهتمام بالتنمية البشرية مقرونا بالتقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات ، ونظرا للدور الأساسي للقوى العاملة في التنمية ، رأينا من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على هيكل السكان والقوى العاملة في دولة الكويت وذلك على النحو التالي :

- 1 – بلغ عدد السكان 3 806 643 فرد وذلك في 2012/6/30 :
منهم 1 195 806 كويتي بنسبة 31.41% من جملة السكان .
و2 610 837 غير كويتي بنسبة 68.59% من جملة السكان .
- 2 – بلغ عدد السكان المصنفين على أنهم خارج القوى البشرية (من هم أقل من 15 سنة) 800 414 فرد بنسبة 21.03% من جملة المجتمع السكاني ، في حين بلغ عدد من هم داخل القوى البشرية (15 سنة فأكثر) 3 006 229 فرد بنسبة 78.97% .
- 3 – بتحليل عدد السكان الكويتيين (1 195 806 فرد) نجد الآتي :
448 574 فرد خارج القوى البشرية – بنسبة 37.51% (50.8% ذكور + 49.2% إناث) .
747 232 فرد داخل القوى البشرية – بنسبة 62.49% (48.0% ذكور + 52.0% إناث) .
- 4 – بتحليل عدد السكان غير الكويتيين (2 610 837 فرد) نجد الآتي :
351 840 فرد خارج القوى البشرية – بنسبة 13.48% (51.2% ذكور + 48.8% إناث) .
2 258 997 فرد داخل القوى البشرية – بنسبة 86.52% (67.1% ذكور + 32.9% إناث) .
- 5 – وتشير الاحصاءات إلى أن إجمالي قوة العمل في دولة الكويت في 2012/6/30 بلغت 2 310 927 فرد ، وبالنسبة لقوة العمل الكويتية فقد بلغت 394 596 فرد بنسبة 17.08% من إجمالي قوة العمل ، أما قوة العمل غير الكويتية فقد بلغت 1 916 331 فرد بنسبة 82.92% من إجمالي قوة العمل .

* المصدر : الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .

6 - يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من نصف قوة العمل (52.87٪ ، القطاع العائلي 26.29٪ والقطاع الحكومي 18.72٪ والقطاع المشترك 0,14٪ ، ويشكل المتعطلون 1.98٪).

7 - تشكل قوة العمل الوطنية نسبة ضئيلة 6.53٪ من جملة العاملين بالقطاع الخاص ، وتتركز النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل الوطنية (69.62٪) من جملة العاملين في القطاع الحكومي ، بينما تبلغ 24.78٪ من جملة العاملين في القطاع المشترك ، ويشكل الكويتيون المتعطلون 27.86٪ من جملة المتعطلين ، كما يشكل الكويتيون 17.08٪ من إجمالي قوة العمل بالبلاد في 2012/6/30 .

جدول رقم (1)

إجمالي قوة العمل حسب القطاع والجنسية ونسبة الكويتيين في 2012/6/30

القطاع	كويتي		غير كويتي		إجمالي قوة العمل		نسبة الكويتيين %
	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	
حكومي	301241	76.34	131449	6.86	432690	18.72	69.62
مشترك	781	0.20	2371	0.12	3152	0.14	24.78
خاص	79807	20.22	1141985	59.59	1221792	52.87	6.53
عائلي	1	0.00	607465	31.70	607466	26.29	0.00
المتعطلين	12766	3.24	33061	1.73	45827	1.98	27.86
الجملة	394596	100.00	1916331	100.00	2310927	100.00	17.08

* المصدر : الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .

ب – دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية* :

يعد صدور القانون رقم (19) لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية خطوة هامة لإعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، وتفعيل دور الجهات غير الحكومية كشريك في عملية التنمية الإدارية واستيعاب قدر مناسب من القوى العاملة الوطنية .

ويسرنا أن نتناول في هذا الجزء من البيان أهداف قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية ، والإجراءات والأهداف التي تم تحقيقها ، ومعوقات التطبيق ، والإيجابيات ، والرؤية المستقبلية وذلك على النحو التالي :-

1 – أهداف القانون رقم (19) لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية :

- إصلاح الخلل القائم في تركيبة قوة العمل في القطاع الأهلي الذي تسيطر عليه العمالة الوافدة .
- اقتراح الآليات والتشريعات التي تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل العمالة الوطنية .
- تقريب الفوارق بين مزايا ومرتبات العاملين في الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية بهدف تشجيع العمالة الوطنية على الالتحاق بفرص العمل بالقطاع الأهلي .

وفي هذا الإطار يتولى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ، استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 185 لسنة 2001 تنفيذ الجزء الأكبر والأهم مما استهدفه القانون وذلك من خلال آليات عديدة من أبرزها :

- صرف العلاوة الاجتماعية و علاوة الأولاد للمواطنين من أصحاب المهن والحرف وللعاملين لدى الجهات غير حكومية حسب شروط وجداول صرف محددة .
- صرف بدل نقدي لكل مواطن عاطل عن العمل وفق شروط صرف محددة .
- تدريب العمالة الوطنية على مختلف المهن والوظائف بالقطاع الخاص أو مساهمة الحكومة بنسبة من تكلفة تدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في الجهات غير الحكومية .

* المصدر : برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة .

- تعديل تركيبة القوى العاملة بالقطاع الخاص لصالح العمالة الوطنية وذلك بفرض نسب محددة تلتزم بها تلك الجهات بهدف زيادة أعداد ونسب العمالة الوطنية بها .
- كما يمارس البرنامج تنفيذ مهامه المنوطة به استنادا لعدد من قرارات مجلس الوزراء من بينها :
- قرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 وتعديلاته بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للعاملين بالجهات غير الحكومية.
- قرار مجلس الوزراء رقم 904 لسنة 2002 وتعديلاته بتحديد نسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (1104 / خامسا) لسنة 2008 بتعديل النسب المحددة في القرار رقم 955 لسنة 2005 .
- قرار مجلس الوزراء رقم 68 لسنة 2009 بتشكيل لجنة برئاسة وزير المالية حول مشكلة تسريح المواطنين العاملين في بعض الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص .
- قرار مجلس الوزراء رقم 2009/571 بتشكيل لجنة متابعة العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية.
- قرار مجلس الوزراء رقم 675 / أولا لسنة 2009 وتعديلاته بشأن من أنهيت خدماتهم عن العمل بالقطاع الخاص ، ويشير البرنامج إلى أن آخر هذه التعديلات ما صدر به قرار مجلس الوزراء رقم 14 لسنة 2013 والذي أقر صرف البدل حتى 2013/6/30 أو صدور قانون البطالة أيهما أسبق .

هذا بالإضافة إلى عدد من قرارات مجلس الوزراء بشأن صرف المزايا المالية ومنها :

1 – قرار رقم 698 لسنة 2005 بشأن منح زيادة للكويتيين العاملين بالقطاعين العام والخاص بواقع 50 د.ك شهريا .

2 – قرار مجلس الوزراء رقم 230/أولا لسنة 2008 بشأن منح زيادة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص والقطاع الحكومي وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة بواقع 120 د.ك شهريا .

3 – قرار رقم 906 لسنة 2008 بشأن صرف دعم مالي شهري بواقع 50 د.ك للعاملين بالقطاعين الحكومي والخاص .

4 – قرار رقم 405 لسنة 2012 بشأن منح مكافأة خاصة للعاملين بالجهات الحكومية والكويتيين العاملين بالقطاع الخاص ومستحقي المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة .

5 – قرار رقم 548 لسنة 2012 بشأن تقرير مكافأة مالية للكويتيين الذين يعملون في جهات غير حكومية .

كما أصدر مجلس الخدمة المدنية العديد من القرارات التي تنظم جهود عملية التدريب بما يؤهل العمالة الوطنية والباحثين عن عمل بالجهات غير الحكومية ومنها :
- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 3 لسنة 2001 وتعديلاته بشأن المساهمة في تدريب القوى العاملة الوطنية بالجهات غير الحكومية .

2 – الإجراءات والأهداف التي تم تحقيقها والصعوبات التي واجهت التطبيق منذ صدور القانون رقم 19 لسنة 2000 :

أ – الإجراءات والأهداف التي تم تحقيقها :

- بلغ عدد من يتقاضوا العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأوالاد (55166) مواطن ومواطنات حتى عام 2012 ، فيما بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة كعلاوة اجتماعية وعلاوة أولاد مليار ونصف دينار كويتي تقريبا حتى عام 2012 .

- وضع نظام للتدريب المنتهي بالتوظيف والتعاقد مع عدة جهات وفقا لهذا النظام ، حيث بلغ إجمالي أعداد المتدربين (22638) متدربا حتى الآن منها (7038) باحث عن العمل ، (9400) على رأس العمل في المؤسسات غير الحكومية ، (6200) طالب وطالبة استفادوا من التدريب .
- إعداد (3) مشاريع قرارات مجلس الوزراء بتحديد نسب العمالة الوطنية على الجهات غير الحكومية منذ عام 2002 وحتى الآن وهي :
 - القرار رقم 904 لسنة 2003 (استهدف توفير 8000 فرصة وظيفية) .
 - القرار رقم 955 لسنة 2005 (استهدف توفير 13732 وظيفة) .
 - صدور القرار رقم 1104 / خامسا لسنة 2008 – تم البدء في تنفيذه في مارس 2010 – يستهدف توفير حوالي 12000 فرصة عمل .
 - جاري صدور قرار بتعديل القرار رقم 1104 / خامسا لسنة 2008 (يستهدف توفير 11 ألف فرصة عمل .
- تم عقد العديد من الدورات التدريبية لدعم المشروعات الصغيرة وذلك للمبادرين لتأهيلهم وتشجيعهم للعمل في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، استفاد منها (250) مواطن ومواطنات ، وكذلك إنشاء مركز المبادرين الذي يهدف لإيجاد خدمات ميسرة للمبادرين للارتقاء بأعلى درجات الجودة من خلال تقديم إرشاد كامل عن إجراءات تأسيس السجلات والرخص التجارية وكل ما يتعلق بالمشروع الصغير وتقديم الدعم الغير مادي للمبادرين في مجال المشروعات الصغيرة .
- عمل (6) حملات إعلامية تحت مسمى (التحدي) وذلك لتغيير مفاهيم وقيم العمل في القطاع الخاص بهدف توجيه العمالة الوطنية نحو العمل في القطاع الخاص ، وأخر تلك الحملات هو ما تم انطلاقه عام 2012 ولمدة خمسة أعوام تحتوي على حملات وأنشطة إعلامية وتوعوية وفعاليات موجهة لكافة الشرائح وخصوصا الشباب الباحثين عن العمل بهدف تغيير ثقافة المجتمع وقيمه وقناعاته نحو العمل في القطاع الخاص .
- تزايد أعداد ونسب المعينين بالقطاع الخاص سنويا من 1627 عام 2001 إلى 19303 عام 2011 .

ب - الصعوبات التي واجهت التطبيق :

واجه البرنامج في تحقيق رؤيته وأداء رسالته بتنفيذ قانون دعم العمالة الوطنية مجموعة من المعوقات والتحديات أهمها ما يلي :

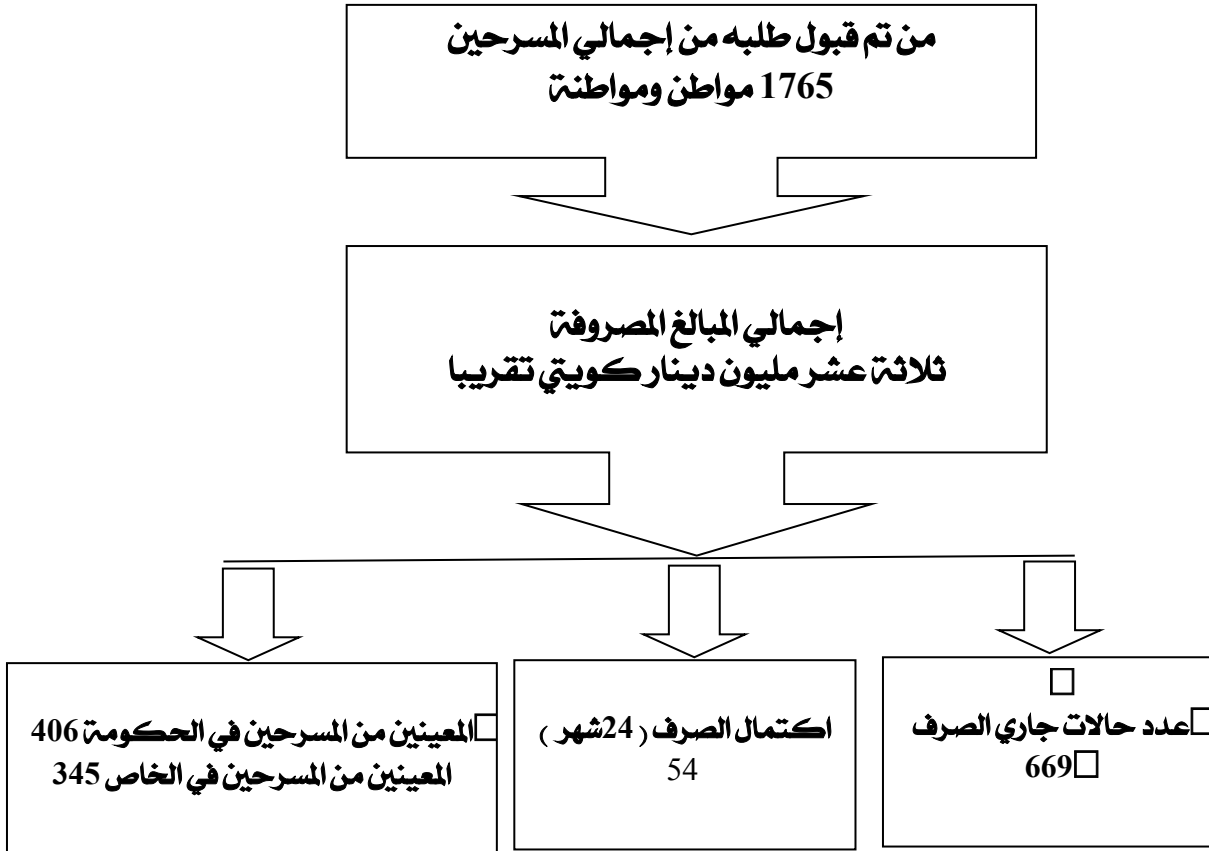
- بقايا تفكير مجتمعي ترفض أن يكون العمل الإنتاجي هو الأساس لتحقيق الدخل ، ولا تراه سوى وسيلة لإعادة توزيع الثروة الوطنية .
- استمرار القناعة بأن مسؤولية توظيف المواطنين تقع على عاتق الحكومة وأنه لا مسؤولية ولا التزام على القطاع الخاص لتوظيف المواطنين ، بالرغم من أن جهات القطاع الخاص تتمتع بمزايا عديدة .
- عدم التوافق بين مخرجات التعليم والاحتياجات الوظيفية الأمر الذي وصل إلى حد الخلل ، يدلل على ذلك وجود أعداد كبيرة من الباحثين عن العمل في الوقت الذي يتواجد فيه آلاف الفرص الوظيفية لدى الجهات غير الحكومية لا تجد من يشغلها من المواطنين .
- استمرار وتزايد استقطاب القطاع الحكومي للكوادر المتميزة (الهندسية / الطبية / التعليمية ...) وعدم توافر الأعداد المناسبة من خريجي هذه الكوادر .
- وجود أعداد كبيرة من المسجلين في كشوف وقوائم الباحثين عن العمل الذين يرفضون فرص العمل التي يتم عرضها عليهم في القطاع الخاص ، خاصة فئة (حملة الشهادة الثانوية فما دون ، بدون تدريب أو تأهيل تخصصي) ومعظمهم من الإناث وربات البيوت .
- أعداد كبيرة من المتعطلين عن العمل من الإناث غالبية من حملة الشهادة المتوسطة ومن حملة الشهادات الدنيا (الثانوية العامة فما دون) ، ومن كبار السن منهم حوالي 80 % فوق سن الثلاثين ، ولا يجد هؤلاء الأشخاص فرصا وظيفية في الجهات الحكومية أو الجهات غير الحكومية ، ولا سيما أن معظمهم يفتقد القابلية للتدريب وزيادة قدراتهم على العمل ، بل أن الكثير منهم ليست لديه الرغبة الحقيقية في العمل ، ولكن تنحصر رغبتهم فقط في الحصول على بدل البحث عن العمل أو من خلال وظيفة لا تتطلب جهدا أو ممارسة فعلية للعمل المنتج .
- استمرار وجود التفاوت في المزايا بين العاملين في القطاع الحكومي والعاملين في القطاع الخاص لصالح العاملين في القطاع الحكومي .

• **قضية المسرحيين من العمل في القطاع الخاص :**

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (675/أولاً) لسنة 2009 وأهم ما يتضمنه :

- يسرى هذا القرار على كل كويتي قادر على العمل أنهت الجهة غير الحكومية التي يعمل بها خدمته دون إرادته خلال الفترة من 2008/8/1 إلى 2011/12/31.
- يستحق من أنهت خدماته من العمل والذي تتوافر فيه الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذا القرار بدلا نقديا يعادل 60% من المرتب الخاضع للتأمين الأساسي والتكميلي لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ثم يضاف إلى الناتج مبلغ وقدره 220 د.ك شهريا دون أية زيادة أخرى، وذلك لمدة 12 شهر أو الحصول على وظيفة.

• وفيما يلي إحصائية للمسجلين في البرنامج حتى 2012/12/31 :



3- الأثر الإيجابي للقانون في إعادة هيكلة سوق العمل وزيادة نصيب القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص وخفض معدلات البطالة :

أ - تزايد أعداد ونسب المعيّنين بالقطاع الخاص سنويا قياسا إلى أعداد ونسب العاملين بالحكومة :

حيث بلغ من تم تعيينه عام 2001 عدد (1627) مواطن ومواطنة في حين بلغت العمالة عام 2011 (19303) مواطن ومواطنة ، وبلغ عدد من التحقوا بالعمل في الجهات غير الحكومية منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2012 عدد (80000) مواطن ومواطنة تقريبا (وفقا لبيانات المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) مما يؤكد نجاح سياسة الدولة في زيادة معدلات الاستيعاب في الجهات غير الحكومية .

ب - تحجيم ظاهرة البطالة وتقليص أعداد (الباحثين عن العمل) نظرا لتعدد الآليات وتنوع الأساليب التي يتبعها برنامج إعادة الهيكلة في التعامل مع هذه الشريحة من قوة العمل الوطنية ، وقد أدى ذلك إلى تطويق ظاهرة البطالة وتحجيمها ، من 8.2 % عام 2001 إلى أقل من 4.0 % حاليا .

ج - وفقا للقانون رقم (2010/9) بشأن الخطة الإنمائية يقوم برنامج إعادة الهيكلة بالدور الرئيسي في تعيين العمالة الوطنية وتقليص أعداد من يتم تعيينهم بالقطاع الحكومي إلى (8000) سنويا ، وقد تضمنت خطة الدولة للتنمية وبرنامج عمل الحكومة للسنوات (2011/2010 - 2014/2013) تعيين ما لا يقل عن (14000) مواطن ومواطنة بالقطاع الخاص سنويا خلال سنوات الخطة ، ويعين ديوان الخدمة (8000) مواطن ومواطنة في المتوسط سنويا ، ومن ثم فإن نسبة أعداد من سيلتزم برنامج إعادة الهيكلة بتعيينهم سنويا اعتبارا من عام 2014/2013 ستشكل ما نسبته 63 % من إجمالي أعداد العمالة الوطنية الداخلة في قوة العمل .

4 - الرؤية المستقبلية لسياسات التوظيف وخلق فرص عمل أمام العمالة الوطنية والحد من البطالة :

جاءت اختصاصات برنامج إعادة الهيكلة متوافقة مع أهم الأهداف الاستراتيجية الواردة بخطة التنمية للدولة ، حيث يعني البرنامج منذ إنشائه بسياسات استخدام قوة العمل الوطنية في الجهات غير الحكومية وتشجيعها للعمل في القطاع الخاص وذلك من خلال اقتراحه لنظم وآليات تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل قوة العمل الوطنية وكذلك تشجيع المبادرات والأعمال الصغيرة والعمل الحر ، ومن أهم مشروعات البرنامج الواردة بخطة التنمية الحالية للدولة :

- 1 - توفير مزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص .
- 2 - توفير فرص عمل منتجة للمرأة الكويتية خارج القطاع الحكومي .
- 3 - تنفيذ برامج التدريب والتأهيل ببرنامج إعادة الهيكلة .
- 4 - إنشاء مركز تنمية العمالة الوطنية .
- 5 - إنشاء حاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- 6 - تغيير مفاهيم وقيم العمل بالقطاع الخاص .

كما تجدر الإشارة إلى استمرار جهود البرنامج في خلق فرص العمل وتشجيع العمالة للالتحاق بالقطاع الخاص وذلك من خلال اقتراحه للعديد من المشاريع والقرارات التي تهدف إلى زيادة فرص العمل والحد من البطالة وأخصها :

- إقرار مهن جديدة للإناث .
- تم إقرار قانون التأمين ضد البطالة بالمدولة الثانية بمجلس الأمة وبصدد إصداره .
- استمرار تقديم المقترحات البرنامج بشأن تقريب المزايا بين العاملين في الحكومة والعاملين في الجهات غير الحكومية ،
- إصدار قرار نسب العمالة الوطنية بالقطاع الخاص يوفر فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية .
- إعداد بعض دراسات الجدوى لإنشاء شركات منها (البريد / قارئ عدادات) تستهدف توفير فرص عمل جديدة للمواطنين .

- التوسع في تدريب الطلبة ليعيد اندماجهم للعمل مع القطاع الخاص ، واستكشاف الفرص الوظيفية المناسبة لمن يرغب منهم في العمل بالقطاع الخاص أثناء الدراسة .
- إعداد مزيد من الدراسات لتكوين العقود الحكومية وتكوين بعض المهن بالقطاع الخاص حيث قام البرنامج بإعداد قرار يستهدف تكوين العمالة الوطنية على العقود الحكومية وبصدد اتخاذ الإجراءات الخاصة به .
- استمرار الحاجة لمعالجة مسببات التوظيف الوهمي ومحاولة معالجة أسبابه للقضاء على هذه الظاهرة واستمرار التنسيق بين الجهات الحكومية للقضاء عليها .
- مشروع قرار بابتعاث العمالة الوطنية للبعثات الدراسية والتدريب خارج البلاد .
- مشروع قرار يبيح لأصحاب المهن الحرة العمل من خلال المنزل بما يشجعهم على ارتياد العمل الخاص .

الفصل الثاني

التطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية

الفصل الثاني التطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية

أولاً : التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي :

1. الاقتصاد العالمي وبوادر التعافي من الأزمة المالية العالمية :

شهد الاقتصاد العالمي بنهاية عام 2008 أزمة مالية عالمية شبيهة البعض بأزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين حيث تراجعت معدلات نمو الاقتصاد العالمي في عام 2009 لتصل إلى -0.7% مقارنة بمعدل نمو موجب في العام 2008 وصل إلى 5% ، وقد انعكست آثار تلك الأزمة على دول العالم ككل في صورة تراجع لمستويات الأداء الاقتصادي خاصة في الدول والمناطق مصدر الأزمة المالية العالمية.

وفي سبيل مواجهة الأزمة المالية العالمية لجأت معظم دول العالم إلى مجموعة من حزم التحفيز (التنشيط) المالية. حيث توسعت الدول المختلفة في الإنفاق الحكومي وقدمت مجموعة من الإجراءات الضريبية التحفيزية للنشاط الاقتصادي بهدف تقليل الآثار السلبية للأزمة المالية. وقد كان لهذا التوسع المالي آثاره الإيجابية على معدلات نمو النشاط الاقتصادي في الدول المختلفة خلال العام 2010 ، فقد استعاد الاقتصاد العالمي نموه الإيجابي في عام 2010 مقارنة بالعام 2009. بل وصلت معدلات النمو إلى مستوى 5.1% وهو معدل مماثل لمعدلات النمو الاقتصادي قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، هذا التحسن في الأداء الاقتصادي العالمي وضح جلياً في الأداء الاقتصادي لبلدان ومناطق العالم المختلفة.

2. الاقتصاد العالمي ومخاطر عدم الاستقرار المالي :

على الرغم من التعافي الاقتصادي للاقتصاد العالمي في عام 2010، إلا أن مسار هذا التعافي الاقتصادي تعرض لعدة مؤثرات سلبية في عام 2011 .

فقد شهد العام 2011 عدة تطورات مختلفة بدأت بالزلازل وموجات تسونامي في اليابان في مارس 2011 أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الياباني ، في منطقة الشرق الأوسط جاءت ثورات الربيع العربي لتهدد حالة الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار النفط العالمية ذات الآثار الانكماشية على دول العالم وخاصة الدول المتقدمة المستوردة للنفط.

وزادت تقلبات الأسواق المخاوف من ضعف التعافي الاقتصادي، بالإضافة إلى ما ترتب على التخفيض الأخير في درجة التصنيف الائتماني السيادي لسندات الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل مخاطر قادمة من أوروبا.

هذه المخاوف حول وتيرة التعافي الاقتصادي ازدادت بحدة مع ما تعانيه أوروبا حالياً من المخاطر المحيطة بحالة الاستقرار المالي مع ارتفاع مستويات الدين العام في دول أوروبا المختلفة ووصولها إلى مستويات قياسية هددت بعضها بالإفلاس خاصة اليونان.

3- معدلات النمو في الاقتصاد العالمي :

- يقدر أن ينمو الاقتصاد العالمي لعام 2012 بمعدل 3% وبعد أن حقق نسبة نمو عند 3.7% لعام 2011 وكان السبب في انخفاض معدل النمو وضع الاقتصاد الأوربي وتباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي ، وفي المقابل يقدر أن ينمو الاقتصاد في الصين بمعدل 8% في عام 2013 ، ويتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% في عام 2013 ، وتعتمد نسبة معدل نمو الاقتصاد العالمي في هذا السياسات المالية في الدول الصناعية ، ونمو الاقتصاد في الصين .

ثانياً : تطورات الأسواق النفطية العالمية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي :

تطورات الأسواق النفطية العالمية :

- يلقي الركود الاقتصادي الأوربي بظلاله على الأسواق النفطية من حيث الانخفاض المسجل في مستويات الطلب على النفط خلال السنوات الماضية وتوقعات بتحسن الاقتصاد العالمي خلال عام 2012 و 2013 ، إلا أن الربيع العربي واستمرار الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط والمسألة الإيرانية قد تؤثر على ارتفاع علاوة المخاطر السياسية (Political Risk Premium) وبالتالي على أسعار النفط الخام .

الموازنات العالمية للعرض والطلب			
2014	2013	2012	(مليون برميل باليوم)
92.78	91.22	90.05	الطلب العالمي للنفط
93.90	91.94	90.12	الإنتاج العالمي للنفط
1.12	0.72	0.07	الفروقات

- تشير المعلومات أعلاه إلى أن الارتفاع المتوقع لمعدلات الطلب العالمي للنفط عام 2013 قد يبلغ حوالي 1.2 مليون برميل يوميا مقارنة بمستويات عام 2012 ، بينما تشير المعدلات إلى تنامي معدلات الإنتاج حوالي 1.8 مليون برميل يوميا مقارنة بمعدلات الإنتاج لعام 2012 نتيجة لزيادة الإنتاج من الدول الغير أعضاء في منظمة أوبك .
- تسعى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) للوصول بالإجماع حول مستوى 100 - 110 دولار للبرميل كسعر مناسب للنفط الخام ، كما تحاول المنظمة الحفاظ على مستوى إنتاج 30 مليون برميل يوميا للدول الأعضاء حيث يتوقع أن يصل إنتاج أوبك خلال عام 2013 إلى 30.9 مليون برميل يوميا و 31.0 مليون برميل يوميا لعام 2014 .
- تشير فروقات موازنات العرض والطلب إلى وجود فائض في الأسواق العالمية خلال عام 2013 و 2014 مما يؤدي إلى أن انخفاض الأسعار انخفاضا طفيفا لتبقى في نطاق 100 - 110 دولار للبرميل ، ويعتمد هذا التوقع على عدم حدوث أي تصعيد في وضع الشرق الأوسط ، حيث يتوقع أن ترتفع أسعار النفط بشكل أوضح في حال تطور التوتر السياسي في المنطقة .
- من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط للدول الغير أعضاء في أوبك بما يعادل 1.3 مليون برميل يوميا خلال 2013 و 1.5 ألف برميل يوميا خلال 2014 ليصل الإنتاج إلى 51.7 مليون برميل يوميا .
- طاقة الإنتاج الاحتياطية لدى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ستعتمد بشكل أساسي على مشاريع وخطط إنتاج النفط في العراق ، وعودة إنتاج النفط الليبي إلى مستويات ما قبل الثورة ، كما تؤثر العقوبات الاقتصادية على إيران بشكل مباشر على مستويات الإنتاج .

أسعار النفط الخام :

بناء على ما تقدم من توقعات النمو الاقتصادي ومستويات العرض والطلب العالمية على النفط الخام ، يوضح الجدول أدناه الأسعار المتوقعة للنفط الخام خلال الفترة 2013 و 2014 والتي تظهر استقرار الأسعار حول المستويات الحالية مع الانخفاض النسبي حول مستوى 100 دولار للبرميل .

2014	2013	2012	(دولار / للبرميل)
84.25	94.50	94.13	غرب تكساس المتوسط (WTI)
100.25	107.50	111.67	برنت (Brent)
96.25	103.65	109.05	دبي (Dubai)

ثالثا : تطور العلاقات الاقتصادية لدولة الكويت :

1 – إدارة المفاوضات الاقتصادية :

تماشيا مع التوجهات السامية لحضرة صاحب السمو الأمير بأن تكون دولة الكويت مركزا ماليا وتجاري جاذب للاستثمار ، فقد سعت الدولة من خلال المفاوضات وفي إطار مجلس التعاون الخليجي (GCC) إلى تحقيق ذلك التوجه من خلال المزايا التي توفرها هذه الاتفاقيات في مجال فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع وإزالة القيود الجمركية على أهم صادرات دولة الكويت من المنتجات البتر وكيماوية والبترولية وغيرها من السلع، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات لخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص الكويتي والمساهمة في خلق المناخ والبيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع المشتركة وتطوير القطاعات الصناعية المختلفة وإدخال التقنية العلمية إليها.

- متابعة اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية التالية:

تسعى دولة الكويت في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث يتم التفاوض مع عدد من التكتلات والمجموعات الاقتصادية، بالإضافة إلى المفاوضات مع عدد من الدول ذات المركز والثقل الاقتصادي الدولي.

وقد صادقت دولة الكويت على اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من سنغافورة ورابطة دول الافتا وفق القانونين رقم (7) و (8) لسنة 2011م على أن يتم استكمال مصادقة باقي دول المجلس عليها حتى يتم دخولها حيز النفاذ.

- استكمال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى مع كل من:
(استراليا / تركيا / الهند / باكستان / الاتحاد الأوروبي / كوريا / الميركسور / الصين / اليابان).

- التحضير وإعداد الدراسات حول المكاسب والتكاليف للدول التي ترغب ببدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي:

قام المكتب الاستشاري (ERAS) بعرض دراسة الجدوى الاقتصادية على لجنة التعاون المالي والاقتصادي متضمنة المكاسب والتكاليف من الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول التي ترغب ببدء مفاوضات مع دول مجلس التعاون، وقد أوصت لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال الملاحظات على الدراسة وعرضها بعد ذلك على دول المجلس وتشمل هذه الدراسة الدول التالية:

(هونج كونج / ماليزيا / تشيلي / الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا {الإيموا} / جنوب شرق آسيا / أوكرانيا / جورجيا / أذربيجان / البيرو / السوق المشترك لدول جنوب وشرق أفريقيا)

- تفعيل الاتفاقيات الإطارية والتعاون المشترك مع كل من:

(الصين / ماليزيا / جورجيا / الولايات المتحدة الأمريكية / استراليا / آسيان / تركيا).
تسعى الاتفاقيات الإطارية إلى تقوية العلاقات بين دول مجلس التعاون من جهة، والدول والمجموعات الاقتصادية من جهة أخرى وذلك بوضعها في إطار مؤسسي وتعاقدية بهدف توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفضي، علاقات التعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم والتقنية والبيئة على أسس من المنفعة المتبادلة آخذين بعين الاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين الطرفين.

وتجدر الإشارة إلى ترؤس وزارة المالية لوفد دولة الكويت في مفاوضات التجارة الحرة من خلال إشرافها على المفاوضات، كما تشارك الوزارة مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى في

اجتماعات الفرق الفنية والمتخصصة في المفاوضات والتعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

2- إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي :

أ- على المستوى العربي :

تلعب دولة الكويت دورا بارزا من خلال مشاركتها الفاعلة في كافة الاجتماعات ذات الأهمية التي تعقد في نطاق جامعة الدول العربية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وترجمة الأهداف والسياسات العامة للدولة إلى قرارات وتوصيات على المستوى التعاون العربي، والاستفادة من الأنشطة والبرامج والفرص المتاحة في مجال الاستشارات والدراسات والتدريب التي تقدمها المؤسسات المالية والمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشارك دولة الكويت في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية ومن ضمنها اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، واتفاقية النقل بالعبور- الترانزيت- وغيرها من الاتفاقيات العربية ذات الصلة. وعلى مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية أصبحت السلع عربية المنشأ المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005م. ودولة الكويت لا تستوفي أية رسوم ذات اثر مماثل للرسوم الجمركية ولا تفرض أية قيود جمركية، كما أنها لا تطبق أية رزمة زراعية، وقامت بالغاء تبادل نماذج التوقيع على شهادات المنشأ والاكتفاء بتبادل نماذج الأختام والجهات المخولة للتصديق.

وأنشأت نقاط اتصال بين الدول العربية لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصدرين والموردين العرب حيث قامت نقطة الاتصال الوطني لدولة الكويت بالمساعدة في حل أغلب المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الكويتية في الخارج والموردين في دولة الكويت، علما بان نقطة الاتصال لدولة الكويت هي- وزارة المالية - قطاع الشؤون الاقتصادية- إدارة- التعاون الاقتصادي العربي والخليجي.

هذا وقد كلفت القمة العربية الاقتصادية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب بمتابعة قرارات القمة والمشاريع المقررة، حيث تعرض الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تقارير دورية في دورة شهر سبتمبر وفبراير من كل عام عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات القمة سواء من الدول أو من المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بمبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد / الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه. خلال القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية التي عقدت بدولة الكويت في شهر يناير 2009م، بإنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره مليار دولار أمريكي تدار من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بلغت الدول المساهمة في الصندوق (16) دولة هي : دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية جيبوتي، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية السودانية، دولة فلسطين ، سلطنة عمان ، المملكة المغربية، الجماهيرية الليبية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مملكة البحرين .

كما بلغت التعهدات بالمساهمة في هذه المبادرة من قبل الدول العربية مبلغ (مليار ومائتان واثنان مليون دولار أمريكي)، حيث ساهمت دولة الكويت بمبلغ (500) مليون دولار أمريكي في رأس المال لتفعيل انطلاقة هذه المبادرة التنموية.

وقد باشر عملياته الاقراضية وقد بلغ مجموع المبالغ المخصصة للقروض لعدد من الدول العربية حوالي 175 مليون دينار.

وبناء على قرارات القمة الاقتصادية فقد تم إنجاز القانون الجمركي العربي الموحد ولم يبقى غير معاملة منتجات المناطق الحرة والمخالفات الجمركية وتحديد غراماتها ، وسوف تبدأ اللجنة بمناقشة اللائحة التنفيذية للقانون الجمركي العربي الموحد وسيوجه العمل للمرحلة القادمة على إنجاز المذكرات التفسيرية للمواد الخاصة بالقانون .

ب- على المستوى الخليجي :

تقوم الوزارة بمتابعة سير العمل الاقتصادي على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث هناك العديد من المواضيع ذات العلاقة الاقتصادية من أهمها ما يلي :-

سير العمل بالاتحاد الجمركي الخليجي :

قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر في ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م، حيث يتم تحصيل رسوم جمركية من نقطة الدخول الأولي بواقع 5٪ وفق آلية المقاصة (تتبع السلع) .

وتقوم الوزارة بالمشاركة في اللجان الوزارية والفنية على مستوى دول المجلس وذلك للوصول إلى اتفاق بين دول الأعضاء وذلك للإيمان الكامل بالعمل جماعي الخليجي ولتحقيق الاستفادة القصوى من ثمار التعاون الاقتصادي .

ونتيجة لقرارات المجلس الأعلى والسياسات والإجراءات التي قامت بها دول المجلس مجتمعة ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بصورة واضحة، حيث كان حجم التجارة البينية لدول المجلس حوالي 6 مليارات دولار في عام 1983م، وفي عام 2002 الذي يسبق إقامة الاتحاد الجمركي كان حجم التجارة البينية 15 مليار دولار، إلا أن عام 2011 قفز حجم التجارة البينية إلى حوالي 85 مليار دولار، وهذا الأمر جاء بتأثير مباشر بعد تطبيق قرار المجلس الأعلى المذكور أعلاه.

سير العمل بالاتحاد النقدي :

تسعى دول مجلس التعاون إلى إطلاق عملة خليجية موحدة حيث أصدر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر 2000م) قرار باعتماد الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس، وأن تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي (لجنة وزراء المال والاقتصاد) ولجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس بوضع برنامج عمل لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي .

وفي الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى (دولة الكويت - ديسمبر 2009م) والخاص بالاتحاد النقدي تمت مباركة رؤساء دول المجلس على مصادقة الدول الأعضاء (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر ودولة الكويت) لاتفاقية الاتحاد النقدي .

كما تم تكليف مجلس إدارة المجلس النقدي بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول في ضوء ذلك.

السوق الخليجية المشتركة :

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.

ويهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن - يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

وتسعى السوق الخليجية المشتركة إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

وتظهر الإحصائيات استفادة شرائح عريضة ومتنوعة من مواطني دول المجلس من قرارات المواطنين الخليجية والتي اتخذتها دول مجلس التعاون، حيث أن هناك زيادة مضطردة في أعداد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس حيث كان يبلغ عدد المواطنين المتنقلين في عام 1995 4.5 مليون مواطن وفي عام 2009م وصل العدد إلى ما يربو على 15 مليون مواطن، كما أن هناك زيادة متصاعدة في أعداد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية والمهن في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في عام 1995 حوالي 3033 مواطن وهذا الأمر زاد بصورة واضحة حيث بلغ حوالي 29 ألف رخصة عمل في نهاية عام 2009م.

أما فيما يتعلق بأعداد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقار في دول المجلس الأخرى، فقد سجلت الإحصائيات في عام 1995 وجود 804 مواطن ممتلك للعقار، إلا أن أعداد المستفيدين ازدادت بصورة كبيرة حيث سجلت ما يربو إلى 9457 حالة في عام 2009م، وفيما يخص تداول وشراء الأسهم فإن المؤشرات الإحصائية تظهر تفاعلا كبيرا مع هذا القرار حيث بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 304 ألف مساهم في عام 2005م أما في عام 2009 فقد بلغ عد المساهمين حوالي 654 ألف مساهم.

هذا وتقوم الوزارة بمتابعة القرارات الصادرة من المجلس الأعلى التي تختص بالسوق الخليجية المشتركة كما تسعى الوزارة إلى تذليل العقبات والعراقيل التي قد تعترض مسيرة العمل في السوق الخليجية المشتركة.

سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثمانين 30 مايو 2009م، تشكيل لجنة مالية وفنية من الجهات المختصة بالدول الأعضاء لاستكمال الدراسات التفصيلية اللازمة لتنفيذ مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث عقدت اللجنة المالية والفنية المكلفة باستكمال الدراسات التفصيلية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون عدت اجتماعات حيث تم الاتفاق على المواصفات الفنية الرئيسية لمرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع والجدول الزمني لإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع للانتهاء منها في عام 2013م، وتشغيل المشروع بشكل متكامل خلال عام 2018م وذلك بالمواصفات الفنية للمشروع التي تم الاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء.

هذا وقرر المجلس الأعلى في دورته 30 (ديسمبر 2009م) بعرض نتائج دراسة اللجنة المذكورة أعلاه على اللجنة الوزارية للنقل والمواصلات ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس وذلك تمهيدا لرفع التوصيات المناسبة بهذا الشأن لدورة المجلس الأعلى.

حيث يعتبر مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون مجديا اقتصاديا ويساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق التناسق بين دول المجلس، وتحسين خدمات النقل وتخفيض التكلفة.

وبما أن دول المجلس ستقوم بدفع التكلفة الرأس مالية الأولية وتكلفة استملاك الأراضي، فإن تشغيل خط سكة الحديد يعتبر مشروعاً مربحاً تجارياً مما يساهم على جذب المستثمرين والذين سيقومون بدورهم بتمويل شراء العربات والقطارات وتحمل التكاليف التوسعية المستقبلية لمنشآت البنية التحتية وأعمال التجديد والتطوير.

3. إدارة المنظمات المتخصصة :

تعد دولة الكويت عضواً فعالاً في العديد من المنظمات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة حيث تساهم بعدد (112) منظمة، منها (60) دولية و(24) عربية و(17) إقليمية و(11) إسلامية وتقوم الوزارة بسداد المساهمات السنوية لهذه المنظمات بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة. وتبلغ المساهمات والاشتراكات السنوية لدولة الكويت في المنظمات المتخصصة بمبلغ وقدره (12,430,518/-) ديناراً كويتياً. وتحرص الوزارة على تفعيل الاستفادة من هذه المنظمات المتخصصة عن طريق إجراء تقييم سنوي حول مدى استفادة دولة الكويت من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات من (برامج تدريبية، استشارات، معلومات ودراسات، توظيف كويتيين) وعلى إعداد تقرير سنوي حول هذه الاستفادة ولزيادة فاعلية الاستفادة من الخدمات المقدمة من المنظمات المتخصصة وحث الجهات المعنية على تفعيلها.

قامت الوزارة بدراسة البيانات المالية المتعلقة بالميزانيات السنوية للمنظمات المتخصصة وتحليلها بالتنسيق مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة للعمل على تعديل تلك الاختلالات في ميزانية بعض المنظمات تمسحاً مع القرارات والضوابط الصادرة عن مجلس الوزراء الموقر والعمل على جمع البيانات وتحديثها لتكون قاعدة بيانات إلكترونية شاملة (فنية، مالية) عن المنظمات المتخصصة ولتكون مرجعاً لمتخذي القرار.

4- إدارة التعاون الاقتصادي الدولي :

أ - على المستوى الدولي:

كان الانتعاش الاقتصادي العالمي بطيئاً ومتقلباً في عام 2012م ، وهو ما يعزي أساساً إلى ضعف النمو في الدول المتقدمة والعجز عن حل أزمة منطقة اليورو ، وقد أنخفض النمو الاقتصادي العالمي إلى 4 % ، ومن المتوقع أن تستمر الآثار السلبية وبالأخص انعكاسات تراجع منطقة اليورو على نمو الاقتصاد العالمي ، وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية السائدة تسعى دولة الكويت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي بجميع مجالاته مع الدول والمنظمات والمجموعات المختلفة على النحو التالي :-

على مستوى المنظمات الدولية :

1 - منظمة التعاون الإسلامي:

في إطار منظمة التعاون الإسلامي تسعى دولة الكويت إلى متابعة تنفيذ البرنامج العشري للمنظمة الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي عام 2005م والذي يتضمن تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في كافة المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي والتجاري والمتمثل في رفع التجارة البينية بين الدول الأعضاء ومكافحة الفقر والتوقيع على الاتفاقيات والنظم الأساسية العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار بالإضافة إلى دعم البنك الإسلامي للتنمية وتوفير الإمكانيات اللازمة له للقيام بدوره في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، وفي هذا الإطار قامت دولة الكويت بالتوقيع على اتفاقية (قواعد المنشأ والبروتوكول الخاص بالاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الإسلامية) مما يساهم في رفع مستوى التجارة البينية بين دول الأعضاء.

وفي إطار الاستفادة من المؤسسات الدولية التي تساهم بها دولة الكويت مثل البنك الإسلامي للتنمية فإن دولة الكويت تسعى للاستفادة من الأنشطة والبرامج التمويلية التي يقدمها البنك مثل عمليات تمويل التجارة وتمويل مشاريع القطاع الخاص ، بالإضافة إلى الاستفادة من المساعدة الفنية التي يقدمها البنك مثل برامج المنح الدراسية وجوائز البنك السنوية في مجالات (التكنولوجية والعلمية) وتنظيم الدورات وورش العمل لبناء القدرات في المجالات التنموية.

2- البنك الدولي :

أن التعاون القائم بين دولة الكويت والبنك الدولي في إطار برنامج التعاون الفني للاستفادة من خبرات البنك في إعداد الدراسات المتعلقة في الإصلاحات الاقتصادية الوطنية وقد توسع هذا البرنامج في الفترة الماضية ليشمل على كافة القطاعات الاقتصادية بالدولة ومن بين هذه المشاريع تطبيق ضريبة القيمة المضافة ودراسة وتطوير إدارة الأراضي المملوكة للدولة وإعداد قانون للمشتريات الحكومية بالإضافة إلى البرامج والمشاريع الخاصة بتطوير قطاع التعليم وتبسيط إجراءات الدورة المستندية للمشاريع والتي تساعد على تقليص المعوقات التي تواجه المستثمر وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية مع المحافظة على البيئة النظيفة وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني وتماشياً مع الخطة الخمسية للدولة.

3- صندوق النقد الدولي:

تسعى دولة الكويت إلى متابعة الأنشطة والبرامج التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمساهمة في المبادرات والبرامج التنموية التي يطلقها بهدف تحقيق الاستفادة من المساعدة الفنية للدول الأعضاء وذلك للارتقاء في مؤسساتها الوطنية العاملة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وبناء القدرات والتي منها:-

- المركز الإقليمي للمساعدات الفنية للشرق الأوسط (METAC).
- مركز تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأفريقية (AFRITAC).
- صندوق المساعدة الفنية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (T T F) وغيرها من المبادرات.
- اتفاقية المساعدة الفنية لإدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بوزارة المالية (2011).

ب- التعاون الثنائي:

يعتبر التعاون الاقتصادي الثنائي في عصرنا الحاضر أحد الدعائم الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية على أساس من المصالح المشتركة المتبادلة بين الدول، ويمثل التعاون الاقتصادي الخارجي أحد الروافد الأساسية والحيوية التي تسهم في تعزيز وتوثيق العلاقات في شكل ثنائي مع كافة الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الدول التي تمثل أهمية إستراتيجية لدولة الكويت والتي تتمثل في الآتي:

• اللجان الوزارية التي تشرف عليها وزارة المالية ووزارات أخرى:

تسعى الوزارة إلى توطيد العلاقات الثنائية في إطار اللجان المشتركة القائمة والتي تشرف عليها، بالإضافة إلى السعي نحو إنشاء وعقد اجتماعات لجان أخرى سواء على المستوى الوزاري أو الفني وبما يتوافق مع توجهات دولة الكويت السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى المشاركة في أعمال اللجان التي تشرف عليها وزارات أخرى.

• إعداد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للتعاون الاقتصادي بين دولة الكويت والدول الأخرى:

تمثل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تشرف عليها الوزارة من أهم الوسائل التي تعزز العلاقات الاقتصادية الثنائية وتجسد تنامي هذه العلاقات وتوازنها بين دولة الكويت والدول الأخرى، وتعتبر هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الإطار القانوني التي تمارس من

خلاله الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في إطار التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت والدول الأخرى كما أعدت الوزارة الكثير من مشاريع الاتفاقيات تمهيداً للتوقيع النهائي عليها مع دول أخرى.

• إعداد تقارير حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى:

إعداد تقارير حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى من خلال متابعة التطورات والمستجدات الاقتصادية على الساحتين المحلية والدولية وفقاً للتوجهات العامة للدولة.

لطان

لطان

لطان

الفصل الثالث

مؤشرات الأداء الاقتصادي

لدولة الكويت

الفصل الثالث مؤشرات الأداء الاقتصادي لدولة الكويت

يرتبط الاقتصاد الكويتي ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي ويعود ذلك لسببين رئيسيين :

السبب الأول : هو أن الجزء الأعظم من الدخل القومي لدولة الكويت يأتي من الصادرات النفطية التي تتأثر بحجم الطلب العالمي على النفط ، والذي يؤثر بدوره على أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية.

السبب الثاني : يعود إلى أن الجزء الأكبر من الإنفاق لأغراض الاستهلاك العام والخاص يتم عن طريق الاستيراد من الخارج ، وتتأثر أسعار الواردات الكويتية بالأوضاع والأسعار السائدة في الأسواق الدولية لتلك الواردات ، وبذلك يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل مباشر بالموجات التضخمية والانكماشية المصدرة إليه من الخارج.

ونستعرض فيما يلي أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال السنوات الماضية حيث ينقسم تحليل تلك المؤشرات إلى قسمين رئيسيين هما المجاميع الاقتصادية للحسابات القومية والتطورات النقدية والمصرفية.

جدول (1)
إجمالي الناتج المحلي حسب نوع الإنفاق
بالأسعار الجارية للفترة من 2009 إلى 2011

(مليون دينار)

2011 *	2010	2009	نوع الإنفاق
القيمة	القيمة	القيمة	
6719.8	5946.6	5635.4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (أ)
10125.4	9444.5	10215.9	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (ب)
16845.2	15391.1	15851.3	إجمالي الاستهلاك النهائي (أ + ب)
6921.1	6964.1	5478.9	تكوين رأس المال الإجمالي
31578.0	22055.0	18125.0	الصادرات من السلع والخدمات
-10935.0	- 10041.0	- 8959.0	ناقصا : الواردات من السلع والخدمات
44409.3	34369.2	30496.2	الناتج المحلي والأسعار الجارية

* أولية

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء

أولا : المجاميع الاقتصادية للحسابات القومية :

1- الناتج المحلي الإجمالي 2009 – 2011 :

يبين الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق بالأسعار الجارية للفترة من

2009 – 2011. وتحليل بيانات هذا الجدول يتضح الآتي :

أ - بلغت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2011 حوالي

44409.3 مليون دينار مقابل 34369.2 مليون دينار عام 2010 مسجلة بذلك ارتفاعا

قدره 10040.1 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 29.2 % .

ب - بينما سجلت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 ارتفاعا بلغ 3873.0 مليون

دينار بنسبة 12.7 % من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 .

2 – الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة :

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي عام 2011 من 5946.6 مليون دينار عام 2010 إلى

6719.8 مليون دينار عام 2011 بمعدل ارتفاع قدره 13.0 % .

3 – الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص :

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص عام 2011 إلى 10125.4 مليون دينار مقابل 9444.5 مليون دينار عام 2010 أي بنسبة 7.2 % .

4 – الإنفاق الاستهلاكي النهائي (العام والخاص) :

* يلاحظ ارتباط الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بشكل ملحوظ ، وقد انخفض مجموعهما إلى 15391.1 مليون دينار في عام 2010 بنسبة 2.9 % عما كان عليه عام 2009 ، ثم ارتفع إلى 16845.2 مليون دينار في عام 2011 بنسبة نمو 9.4 % عما كان عليه في عام 2010 .

5 – تكوين رأس المال الإجمالي :

يعبر تكوين رأس المال الإجمالي عن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي مضافا إليه التغيير في المخزون ، وقد ارتفع في عام 2011 إلى 6921.1 مليون دينار مقابل 6964.1 مليون دينار في عام 2010 أي انخفض بمقدار 43.0 مليون دينار بنسبة 0.6 % .

6 – الصادرات من السلع والخدمات :

زادت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 9523.0 مليون دينار عام 2011 حيث بلغت 31578.0 مليون دينار مقابل 22055.0 مليون دينار في عام 2010 أي بنسبة زيادة 43.2 % ، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية .

7 – الواردات من السلع والخدمات :

سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا قدره 894.0 مليون دينار عام 2011 حيث بلغت 10935.0 مليون دينار مقابل 10041.0 مليون دينار عام 2010 أي بنسبة 8.9 % .

جدول رقم (2)
الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع القطاع (نفطي وغير نفطي)
بالأسعار الجارية من 2009 إلى 2011 (مليون دينار)

بيــــــــــــــــان	2009	2010	* 2011
النفط الخام والمنتجات النفطية	15802.3	19501.1	28673.9
+ القطاعات غير النفطية	16219.8	16421.3	17301.5
ناقصا : الخدمات المصرفية والتأمينات المحتسبة	-1722.7	-1764.7	-1772.5
+ رسوم الواردات	196.8	211.5	206.4
= الناتج المحلي الإجمالي	30496.2	34369.2	44409.3

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء * أولية

8 - التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي :

يوضح الجدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع القطاع (نفطي - غير نفطي) بالأسعار الجارية أن القطاع النفطي قد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة بلغت 28673.9 مليون دينار عام 2011 مقابل 19501.1 مليون دينار عام 2010 مسجلا زيادة بنسبة 47.0٪ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمي ، وأصبح القطاع النفطي يمثل نحو 64.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 فيما كان يمثل 56.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 .

بينما حقق القطاع غير النفطي (متضمنا منتجات تكرير النفط الخام) ما مقداره 17301.5 مليون دينار عام 2011 مقابل 16421.3 مليون دينار عام 2010 مسجلا ارتفاعا بنسبة 5.4٪ ، وأصبح القطاع غير النفطي يمثل نحو 38.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 فيما كان يمثل 47.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 .

من العرض المتقدم يتضح أن التركيب الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل أساسي على أداء القطاع النفطي ، بمعنى آخر فإن تكوين الدخل القومي وتمويل الأنشطة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية المحلية يعتمد بصفة أساسية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط الخام ، أما فيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية فهي في غالبيتها قطاعات خدمية ، مما يعني أن هذه القطاعات مازالت غير مؤهلة بشكلها الحالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير متطلبات التنمية المستدامة .

وأود أن أؤكد أن إصلاح الخلل الهيكلي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي يقتضي صياغة رؤية استراتيجية واضحة حول مستقبل نمو القطاعات المختلفة حيث أن النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية خلال الفترة السابقة لم يحدث التغيرات الجوهرية المنشودة في هيكل الاقتصاد الكويتي ، لاسيما في القطاعات الخدمية .

وقد عكس هذا الوضع قصور في قدرة الاقتصاد الكويتي على توفير السلع والخدمات اللازمة لمقابلة الطلب المحلي ، ومع تسارع معدلات النمو في الاستهلاك النهائي زاد الاستيراد من العالم الخارجي اعتمادا على ما أتاحتها الثروة النفطية من مقدرة تمويلية مرتفعة .

جدول (3)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأسعار المثبتة (د.ك) للفترة من 2009 إلى 2011

(د.ك)

2011 *	2010	2009	بيان
مبلغ	مبلغ	مبلغ	
5298.8	5054.2	5321.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأسعار المثبتة
% 4.8	% -5	% - 8.2	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأسعار المثبتة

* أولية

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء

9- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

يعكس الجدول رقم (3) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يتضح من الجدول أن متوسط نصيب الفرد يتقلب تبعا للتقلب في مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي يتأثر بدوره بالناتج في القطاع النفطي ، حيث تشير البيانات إلى أن أعلى نسبة نمو تحققت عام 2011 بزيادة 4.8 % عن عام 2010 .

ثانياً : تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2009 – 2011 :

يعكس جدول رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب أقسام النشاط الاقتصادي وذلك على النحو التالي :

1 – استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة :

ارتفعت القيمة المضافة في قطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي شاملاً الخدمات ذات الصلة عام 2011 نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط ، وبلغت القيمة المضافة في هذا القطاع 15059.9 ، 18483.9 ، 27575.4 مليون دينار كويتي خلال الأعوام 2009 ، 2010 ، 2011 ، على التوالي ، وما يزال قطاع النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل في الاقتصاد الكويتي ، ويساهم بقدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 49.4٪ ، 53.8٪ ، 62.1٪ خلال الأعوام 2009 ، 2010 ، 2011 على التوالي .

2 – الزراعة وصيد البحر والثروة الحيوانية :

سجلت التقديرات تغير في القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في نشاط الزراعة وصيد البحر والثروة الحيوانية خلال السنتين 2010 ، 2011 فكانتا على التوالي (80) ، (85.5) مليون دينار كويتي .

3 – الصناعات التحويلية :

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المحقق من الصناعات التحويلية من 1561.9 مليون دينار كويتي في عام 2009 إلى 1933.1 مليون دينار كويتي في عام 2010 بمعدل ارتفاع 23.8٪ ، وارتفع في عام 2011 بمعدل 6.5٪ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية 2058.7 مليون دينار كويتي في عام 2011 .

ومن أهم ما تبرزه تقديرات القطاع استمرار أهمية صناعة المنتجات النفطية في مجال الصناعات التحويلية ودورها المتميز حيث تساهم بحوالي (53.4٪) من القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعات التحويلية عام 2011 مقابل مساهمتها بحوالي (52.6٪) من القيمة المحققة عام 2010 .

4 – الكهرباء والغاز والمياه :

حققت صناعة إنتاج الكهرباء والغاز والمياه قيمة مضافة موجبة خلال الأعوام 2009 ، 2010 ، 2011 حيث بلغت 432.1 ، 510.1 ، 587.3 مليون دينار كويتي على التوالي .

5 – التشييد والبناء :

في ضوء ما قامت به شركات البناء والتشييد من إنجازات في مجال تشييد المباني السكنية وغير السكنية والمقاولات الجزئية والفرعية وسواء كانت لحساب القطاع الحكومي أو القطاع العائلي أو القطاع الخاص ، فقد حقق القطاع قيمة مضافة إجمالية قدرها 774.5 مليون دينار كويتي عام 2011 مقابل 730.3 مليون دينار كويتي عام 2010 بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.1 % ، 1.7 % في العامين 2010 ، 2011 على التوالي .

6 – تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق :

حققت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي قدره 77.2 مليون دينار كويتي عام 2011 بنسبة ارتفاع 5.0 % ، حيث بلغ 1623.1 مليون دينار كويتي عام 2011 ، مقابل 1545.9 مليون دينار كويتي عام 2010 بينما بلغ (1413.4) مليون دينار كويتي عام 2009 .

7 – النقل والتخزين والمواصلات :

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة في أنشطة النقل والتخزين والمواصلات بنسبة بلغت 5.6 % حيث بلغ 2539.3 مليون دينار عام 2011 مقابل 2405.6 مليون دينار عام 2010 .

8 – الخدمات المالية والتأمينية والعقارات وخدمات الأعمال :

انخفضت بصفة عامة القيمة المضافة المتولدة في أنشطة الخدمات المالية والتأمينية والعقارات وخدمات الأعمال خلال عام 2011 حيث بلغت 4444.3 مليون دينار كويتي مقابل 4649.5 مليون دينار كويتي عام 2010 ، بنسبة انخفاض 4.4 % .

9 – خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية :

يتضمن هذا القطاع مختلف الخدمات الجماعية التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى ، ولقد حققت أنشطة هذا القطاع زيادات متباينة في معدل النمو من نشاط إلى آخر ، حيث بلغت القيمة المضافة لهذه الأنشطة 6287.3 مليون دينار عام 2011 مقابل 5584.0 مليون دينار عام 2010 ، 5091.8 مليون دينار عام 2009 بمعدلات نمو 9.7 % ، 12.6 % عامي 2010 ، 2011 على التوالي .

جدول (4)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
حسب أقسام النشاط الاقتصادي بالدينار الكويتي
للفترة من 2009 إلى 2011

*2011	2010	2009	النشاط الاقتصادي
مبلغ	مبلغ	مبلغ	
			استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة :
27496.1	18406.5	14992.1	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
79.3	77.4	67.8	أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام باستثناء خدمات المسح
27575.4	18483.9	15059.9	إجمالي القطاع النفطي
			(2) القطاعات غير النفطية وتشمل :
85.5	80.0	80.0	الزراعة وصيد البحر والثروة الحيوانية
2058.7	1933.1	1561.9	الصناعات التحويلية (تتضمن المنتجات البترولية المكررة)
587.3	510.1	432.1	الكهرباء والغاز والمياه
774.5	730.3	583.0	التشييد والبناء
1623.1	1545.9	1413.4	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
2539.3	2405.6	2741.3	النقل والتخزين والمواصلات
4444.3	4649.5	5058.7	خدمات المؤسسات المالية ، التأمين ، العقارات وخدمات الأعمال
6287.3	5584.0	5091.8	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
18400.0	17438.5	16962.2	إجمالي القطاعات غير النفطية
45975.4	35922.4	32022.1	المجموع - جزئي
- 1772.5	- 1764.7	- 1722.7	ناقصا : الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة
44202.9	34157.7	30299.4	جميع المنتجين
206.4	211.5	196.8	رسوم الواردات
44409.3	34369.2	30496.2	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري GDP

* بيانات أولية

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

ثالثاً : التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية :

يتناول هذا التقرير أهم التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية 2012/11 والفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12، وذلك في المجالات المرتبطة بجهود بنك الكويت المركزي في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته.

1- التطورات النقدية والمصرفية:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2012/11، والفترة المنقضية (أبريل - ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12، تعزيز وتكثيف جهوده في المجالات المرتبطة بكل من رسم وتنفيذ السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على وحدات القطاع المصرفي والمالي. وتهدف تلك الجهود إلى تكريس دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتكريس أجواء الثقة في الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتحسين متانة الأوضاع المالية في القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتعزيز فرص ومقومات النمو المستدام وبما ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ويتمثل الإطار العام لجهود بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والسياسات الرقابية فيما يلي:

- المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، وذلك من خلال مواصلة تطبيق سياسة سعر صرف الدينار الكويتي القائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة وموزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، وبما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.
- المحافظة على جاذبية الدينار الكويتي وتنافسيته كوعاء للمدخرات المحلية من خلال التأثير على مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، والتطورات في مستويات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر.

• تعزيز برامج الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة والإشراف، ويساهم في ذات الوقت في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، إلى جانب ترشيد السياسات الائتمانية لوحدات ذلك الجهاز وترسيخ الممارسات المهنية الرصينة لديها.

وفيما يلي نستعرض، وبشيء من الإيجاز، أبرز التطورات النقدية والمصرفية خلال السنة المالية 2012/11، والفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية 2013/12، وذلك على النحو التالي:

أ- سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2012/11 جهوده الرامية إلى المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك وفقاً لسياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة وموزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2012/11 قد بلغ نحو 275.79 فلساً للدولار، مقابل نحو 284.47 فلساً للدولار خلال السنة المالية السابقة 2011/10، أي بانخفاض قيمته 8.68 فلوس ونسبته 3٪. وخلال تلك السنة المالية، بلغ الفرق بين أعلى سعر (279.5 فلساً) وأدنى سعر (271.8 فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 2.8٪. وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية 2012/11 تقلبات ملموسة، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته (31.1٪) مقابل الفرنك السويسري، و(17.4٪) مقابل اليورو، و(12.7٪) مقابل الين الياباني، و(9.2٪) مقابل الجنيه الاسترليني (جدول 1).

جدول (1)
تطور سعر صرف الدولار الأمريكي
مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

البيان	2011/10			2012/11			2013/12 (أبريل-ديسمبر)		
	أعلى سعر	أدنى سعر	الفرق (%)	أعلى سعر	أدنى سعر	الفرق (%)	أعلى سعر	أدنى سعر	الفرق (%)
الدينار الكويتي (فلس)	293.20	276.50	6.0	279.5	271.80	2.8	282.40	277.25	1.9
الجنيه الإسترليني	0.6996	0.6106	14.6	0.6530	0.5980	9.2	0.6509	0.6141	6.0
اليورو	0.8405	0.7032	19.5	0.7896	0.6728	17.4	0.8286	0.7494	10.6
الفرنك السويسري	1.1667	0.9002	29.6	0.9566	0.7299	31.1	0.9953	0.9023	10.3
الين الياباني	94.895	79.025	20.1	85.445	75.820	12.7	85.825	77.665	10.5

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وخلال الفترة المنتهية (أبريل - ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية 2013/12، ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ليصل إلى نحو 280.57 فلساً للدولار، أي بارتفاع قيمته 4.78 فلوس ونسبته 1.7%، مقارنةً بالسنة المالية السابقة 2012/11. وخلال الفترة (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية 2013/12، بلغ الفرق بين أعلى سعر (282.40 فلساً) وأدنى سعر (277.25 فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.9%، في حين شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى تقلبات أكثر وضوحاً خلال نفس الفترة، حيث تراوح معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي نحو 10.6% مقابل اليورو، ونحو 10.5% مقابل الين الياباني، ونحو 10.3% مقابل الفرنك السويسري، ونحو 6.0% مقابل الجنيه الإسترليني.

ب- أسعار الفائدة المحلية:

خلال السنة المالية 2012/11، انخفض متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي لأجل شهر لدى البنوك المحلية مقارنةً بالسنة المالية السابقة، ليصل إلى نحو 0.8593%، مقابل نحو 1.0241% للسنة المالية السابقة (2011/10). إلى جانب ذلك، انخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل 3 أشهر لدى البنوك المحلية، ليصل إلى نحو 1.0786% خلال السنة المالية 2012/11 مقابل نحو 1.2075% خلال السنة المالية 2011/10 (جدول 2).

جدول (2)

تطورات متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي
لدى البنوك المحلية

متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)	متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)	السنة المالية
بالدينار الكويتي	بالدينار الكويتي	
1.2075	1.0241	2011/10
1.0786	0.8593	2012/11
0.9546	0.7104	2013/12 (أبريل-ديسمبر)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية 2013/12، واصلت أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي تراجعها، حيث بلغ متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي خلال الفترة المذكورة نحو 0.7104% للودائع لأجل شهر ونحو 0.9546% للودائع لأجل 3 أشهر.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة الكويتية) التي يدير إصداراتها بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية، فلم تشهد متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزنة الكويتية أي تغير خلال السنة المالية 2012/11، مقارنة بالسنة المالية 2011/10، حيث استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة استحقاق سنة عند مستوى 1.25% خلال السنة المالية 2012/11. أما خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12، فقد انخفض متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة ليصل إلى نحو 1.0%. ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بمتوسط أسعار الفائدة على أذونات الخزنة، فقد ارتفع ذلك المتوسط من نحو 0.5859% خلال السنة المالية 2011/10 إلى نحو 0.8503% خلال السنة المالية 2012/11، ثم انخفض إلى نحو 0.7575% خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12.

أما على صعيد تطور متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية، فقد انخفضت تلك المتوسطات خلال السنة المالية 2012/11 لتصل إلى نحو 0.6890٪ للودائع لأجل شهر، مقارنة بنحو 0.7379٪ خلال السنة المالية 2011/10. هذا، وخلال الفترة المنقضية (أبريل - ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12، انخفضت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية لتصل إلى نحو 0.5426٪ للودائع لأجل شهر.

ج- عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) في نهاية السنة المالية 2012/11 ليصل إلى نحو 28424.3 مليون دينار، مسجلاً بذلك نمواً قيمته نحو 1866.3 مليون دينار ونسبته 7٪، مقارنة بمستواه البالغ نحو 26558 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2011/10 (جدول 3). وجاء النمو المذكور في عرض النقد نتيجة الارتفاع في كل من الكتلة النقدية (يشمل النقد المتداول لدى الجمهور + ودائع تحت الطلب وودائع القطاع الخاص المحررة بالدينار الكويتي) بنحو 488 مليون دينار ونسبته 8.0٪ (من نحو 6109 ملايين دينار إلى نحو 6597 مليوناً)، وشبه النقد (الذي يشمل ودائع الادخار بالدينار الكويتي + الودائع لأجل بالدينار الكويتي + الودائع بالعملات الأجنبية + شهادات الايداع بالدينار الكويتي) بنحو 1378 مليون دينار ونسبته 6.7٪ (من نحو 20449 مليون دينار إلى نحو 21827 مليوناً).

وخلال الفترة المنقضية (أبريل - ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12، بلغ عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) في نهاية ديسمبر 2012 نحو 29541 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قيمته نحو 1794 مليوناً ونسبته 6.5٪، مقارنة بنهاية شهر ديسمبر 2011 من السنة المالية 2012/11. وجاء ذلك الارتفاع كمحصلة للزيادة في كل من قيمة الكتلة النقدية بنحو 1161 مليون دينار ونسبته 18.2٪ (من نحو 6365 مليون دينار إلى نحو 7526 مليوناً)، والارتفاع في قيمة شبه النقد بنحو 634 مليون دينار (من نحو 21381 مليون دينار إلى نحو 22015 مليوناً) ونسبته 3٪.

جدول (3)
تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

2013/12 (ديسمبر 2012)	2012/11	2011/10	نهاية الفترة
29541	28424	26558	عرض النقد (ن2)
7526	6597	6109	الكتلة النقدية (ن1)، ومنها:
6405	5557	5135	الودائع تحت الطلب
22015	21827	20449	شبه النقد، ومنه:
19743	19605	18291	الودائع الادخارية ولأجل بالدينار
2272	2222	2158	الودائع بالعملات الأجنبية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

د - الائتمان المصرفي :

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية المقيمة في نهاية السنة المالية 2012/11 ارتفاعاً قيمته 759 مليون دينار ونسبته 3٪ لتصل إلى نحو 25994.2 مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو 25235.2 مليوناً في نهاية السنة المالية 2011 /10 (جدول 4)، حيث ارتفعت أرصدة تلك التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو 770.6 مليون دينار ونسبة 9.2٪)، وقطاع الصناعة (بنحو 112.2 مليون دينار ونسبة 6.7٪)، وقطاع التجارة (بنحو 130 مليوناً ونسبة 5.7٪).

وخلال الفترة المنقضية (أبريل - ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية 2013/12، ارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية لتصل إلى نحو 26895.2 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2012، مسجلةً بذلك نمواً بلغت قيمته نحو 1283.7 مليون دينار ونسبته 5٪ مقارنةً بنهاية ديسمبر 2011 من السنة المالية 2012/11. وقد جاء ذلك النمو أساساً نتيجةً للارتفاع في أرصدة التسهيلات النقدية المقدمة إلى كل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو 1111.8 مليون دينار ونسبة 12.4٪)، وقطاع العقار (بنحو 374.8 مليون دينار ونسبة 5.5٪)، وقطاع التجارة (بنحو 170.6 مليون دينار ونسبة 7.4٪).

جدول (4)

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية

المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية

(مليون دينار)

الرصيد في نهاية			القطاع
2013/12 (ديسمبر 2012)	2012/11	2011/10	
2477.8	2398.1	2268.1	التجارة
1767.1	1780.6	1668.4	الصناعة
1720.5	1711.2	1762.6	الإنشاء
11.0	13.9	10.3	الزراعة وصيد الأسماك
1905.0	2217.7	2713.0	المؤسسات المالية غير البنوك
10058.6	9183.7	8413.1	التسهيلات الشخصية:
1036.1	894.3	728.8	- القروض الاستهلاكية
6035.5	5232.6	4811.9	- القروض المقسطة
2705.9	2709.1	2612.0	- شراء أوراق مالية
281.1	347.7	260.5	- أخرى
7130.8	6751.6	6641.5	العقار
165.2	200.1	207.6	النفط الخام والغاز
-	0.1	000	الخدمات العامة
1659.1	1737.2	1550.6	أخرى
26895.2	25994.2	25235.2	المجموع

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(000) غير متاح.

هـ- سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك بالدينار الكويتي:

شهد حجم النشاط في سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية 2012/11 ارتفاعا في إجمالي قيم العمليات قيمته 0.54 مليار دينار ونسبته 1.3٪ ليصل إلى نحو 41.0 مليار دينار مقابل 40.46 مليارا خلال السنة المالية السابقة (2011/10). وقد بلغت قيمة العمليات في سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية خلال الفترة (أبريل- ديسمبر) من السنة المالية الحالية (2013/12) نحو 30.48 مليار دينار مقابل نحو 31.61 مليارا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضا قيمته 1.13 مليار دينار ونسبته 3.6٪.

و- الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة عن الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية في دولة الكويت وعددها 21 بنكا، تشمل البنوك التجارية التقليدية (5 بنوك)، والبنوك الكويتية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (5 بنوك)، وبنك متخصص واحد، وفروع البنوك الأجنبية (10 بنوك)، منها بنك واحد يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إلى أن إجمالي قيمة تلك الميزانية قد بلغ نحو 45.32 مليار دينار بنهاية السنة المالية 2012/11، مقابل نحو 42.59 مليارا بنهاية السنة المالية السابقة 2011/10 (لعدد 21 بنك)، وبما يمثل ارتفاعا قيمته نحو 2722.2 مليون دينار ونسبته 6.4٪. وخلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية (2013/12)، ارتفع إجمالي الميزانية المجمعّة لتلك البنوك ليصل في نهاية ديسمبر 2012 (لعدد 22 بنك)، حيث تم الترخيص لبنك الاتحاد الوطني وتسجيله لدى بنك الكويت المركزي في سجل فروع البنوك الأجنبية بتاريخ 2012/7/19) إلى نحو 47.29 مليار دينار مسجلا بذلك زيادة قيمتها نحو 1974.2 مليون دينار ونسبتها 4.4٪، مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة (جدول 5).

جدول (5)
الميزانية المجمعّة للبنوك المحليّة
(مليون دينار)

2013/12 (ديسمبر 2012)	2012/11	2011/10	نهاية الفترة
			الموجودات ومنها:
219.2	163.4	160.1	- نقد
4439.2	4135.7	4006.3	- المطالب على البنك المركزي
1684.3	1905.7	1815.0	- المطالب على الحكومة:
1684.3	1905.7	1815.0	أدوات الدين العام
29119.0	28639.4	27652.8	- المطالب على القطاع الخاص:
26895.2	25994.2	25235.2	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
2223.8	2645.2	2417.6	استثمارات محلية أخرى
9469.9	8501.6	7274.8	- الموجودات الأجنبية:
5027.0	4694.5	3670.5	ودائع لدى بنوك أجنبية
732.6	661.4	767.6	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين
3313.8	2744.5	2448.3	استثمارات بالخارج
396.6	401.3	388.4	أخرى
47293.0	45318.8	42596.6	إجمالي الموجودات = المطلوبات
			المطلوبات ومنها:
28419.9	27384.1	25584.2	- ودائع القطاع الخاص:
26147.8	25162.4	23426.5	الودائع بالدينار
2272.2	2221.7	2157.7	الودائع بالعملات الأجنبية
4955.4	4505.2	4244.9	- ودائع الحكومة
6319.5	6317.9	5987.8	- حقوق المساهمين
2982.6	3193.0	3176.0	- المطلوبات الأجنبية ومنها:
2815.4	3041.8	3032.8	ودائع من غير المقيمين

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2- التطورات الرقابية وهيكل القطاع المصرفي والمالي:

يتكون الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من كل من البنوك المحلية (التجارية والمتخصصة) وتلك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفروع البنوك الأجنبية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة. وفي إطار التنسيق مع هيئة أسواق المال في شأن المهام الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، تم بتاريخ 2011/9/11 توقيع مذكرة تفاهم بشأن تحديد أطر التنسيق بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالوحدات الخاضعة لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي. وتتضمن هذه المذكرة جوانب التنسيق بشأن الوضع الرقابي فيما يخص شركات الاستثمار القائمة والترخيص للشركات الجديدة، وكذلك جوانب تنسيق الأعمال والإجراءات الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي. كما تم تشكيل فريق عمل مشترك دائم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال مكلف بالتنسيق بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، حيث اقتصر دور بنك الكويت المركزي بالنسبة لشركات الاستثمار على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله. ووفقاً لما سلف، انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار، باستثناء نشاط التمويل، من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من 2011/9/13.

وقد وصل عدد شركات الاستثمار المدرجة في سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي إلى (95) شركة في نهاية السنة المالية 2012/11 (منها 51 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، حيث تم شطب شركتين خلال تلك السنة. وتشير البيانات المتاحة عن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار في دولة الكويت إلى أن إجمالي قيمة تلك الميزانية قد بلغ 12235.1 مليون دينار بنهاية السنة المالية 2012/11، مقابل نحو 13275.9 مليون دينار في نهاية السنة السابقة 2011/10، وبما يمثل انخفاضا قيمته نحو 1040.8 مليون دينار ونسبته 7.8٪. وخلال الفترة المنقضية (أبريل - ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية 2013/12، انخفض إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات (93 شركة) ليصل في نهاية ديسمبر 2012 إلى نحو 11913.3 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضا بنحو 321.8 مليون دينار ونسبته 2.6٪ مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة 2012/11. هذا، وقد بلغ عدد شركات الصرافة المدرجة بسجل بنك الكويت المركزي 39 شركة في نهاية السنة المالية 2012/11.

وقد واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2012/11 جهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابته من خلال المتابعة المكتبية والتفتيش الميداني على تلك الوحدات، وذلك ضمن مساعيه الرامية لتعزيز سلامة ومتانة أوضاعها المالية، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة والإشراف، ويسهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية. وتبرز في هذا الصدد جهود بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز الضوابط والتعليمات الرقابية الاحترازية والوقائية لتكريس متانة أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي، وبما يخدم دورها في مجال توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، والمحافظة على دعائم الاستقرار المالي، وبما يكفل لتلك الوحدات معاودة القيام بدورها المحوري في دعم عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، من جهة أخرى.

وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتطبيق المعايير الرقابية الدولية، وتحسين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، بدأ البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة تمهيدا لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (3)، حيث تشكلت لجنة توجيهية، شارك فيها ممثلوا البنوك الكويتية، وذلك لوضع الضوابط والتعليمات الرقابية اللازمة. وتشمل هذه المعايير حزمة من الضوابط التي من شأنها تعزيز جودة رأس المال والرفع المالي، وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة، وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية بما يتناسب مع هيكل استخدامات هذه البنوك، بالإضافة إلى المعايير التي تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية. وفي إطار تلك الحزمة من الإصلاحات، يسعى بنك الكويت المركزي إلى تطبيق سياسات الرقابة الكلية الحصيفة إلى جانب الرقابة الجزئية في إطار نظام إنذار مبكر لمواجهة أي مخاطر نظامية قد تهدد الاستقرار المالي. وفي هذا الصدد، تم إنشاء مكتب الاستقرار المالي (Financial Stability Office) في أغسطس 2011 بالبنك المركزي ليتولى المهام والمسئوليات اللازمة في هذا الخصوص.

هذا، كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات جديدة في يونيو 2012 بشأن معايير الحكومة، يبدأ تطبيقها اعتباراً من أول يوليو 2013، لتكون بديلاً لمعايير الحكومة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في مايو 2004، أخذاً في الاعتبار التوصيات التي تضمنها تقرير البنك الدولي الصادر في أكتوبر 2010 في شأن تقييم الحكومة للبنوك الكويتية، والدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3. تطورات نظم التسويات والمقاصة:

بلغت قيمة عمليات تسوية المدفوعات فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الأنية فيما بين المشاركين (كاسب) الذي يديره ويشرف عليه بنك الكويت المركزي نحو 155.8 مليار دينار خلال السنة المالية 2012/11، مقابل نحو 165.1 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاً قيمته 9.3 مليارات ونسبته 5.6٪. أما خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12، فقد بلغت قيمة تلك العمليات نحو 118.2 مليار دينار مقابل نحو 117.3 مليار دينار للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة (أبريل- ديسمبر 2011)، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 0.9 مليار دينار ونسبته 0.8٪.

وعلى صعيد العمليات المنقذة من خلال غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفعت قيمة وعدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية 2012/11، لتبلغ نحو 10.1 مليارات دينار لعدد 2.162 مليون شيك (بنحو 4656.8 دينار كمتوسط لقيمة العملية الواحدة)، مقابل نحو 8.9 مليارات دينار لعدد 2.075 مليون شيك خلال السنة المالية السابقة 2011/10 (بنحو 4330.3 دينار كمتوسط لقيمة العملية الواحدة)، وبما يمثل زيادة قيمتها 1.2 مليار دينار ونسبتها 13.5٪ (وبارتفاع بواقع 87 ألف شيك ونسبة 4.2٪ لعدد الشيكات). وقد بلغ عدد الشيكات التي جرى تقاصها خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12 نحو 1.707 مليون شيك (بقيمة إجمالية بلغت نحو 8.470 مليارات دينار، أي بمتوسط قيمة للعملية الواحدة يبلغ 4961.9 دينار)، مقابل 1.630 مليون شيك (بقيمة إجمالية بلغت نحو 7.370 مليار دينار وبمتوسط يبلغ 4521.7 دينار) للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة 2012/11، وبما يمثل ارتفاعاً بواقع 77 ألف شيك ونسبته 4.7٪.

4- إصدارات أدوات الدين العام:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2012/11 جهوده في مجال إدارة إصدارات أدوات الدين العام من أذونات وسندات الخزنة الكويتية نيابة عن وزارة المالية. وضمن هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2012/11 بطرح (8) إصدارات من أذونات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 525 مليون دينار. وقد استحق خلال السنة المالية المذكورة (8) إصدارات من الإصدارات السابقة لأذونات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 550 مليون دينار. كما قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2012/11 بطرح (20) إصدارا من سندات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 1700 مليون دينار. وقد استحق خلال السنة المالية المذكورة (20) إصدارا من الإصدارات السابقة للسندات بقيمة إسمية بلغت نحو 1740 مليون دينار. وعلى إثر ذلك، انخفض الرصيد القائم لإجمالي أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزنة) بما قيمته 65 مليون دينار ونسبته 3.2٪، ليصل إلى نحو 1973 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2012/11، مقابل نحو 2038 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

وخلال الفترة أبريل- ديسمبر 2012 من السنة المالية الحالية 2013/12، قام بنك الكويت المركزي بطرح 21 إصدارا من سندات الخزنة بلغت قيمتها الإسمية 1175 مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة 17 إصدارا من الإصدارات السابقة لسندات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو 1268 مليون دينار. كما قام بنك الكويت المركزي بطرح إصدارين من أذونات الخزنة خلال الفترة المذكورة بلغت قيمتها نحو 125 مليون دينار. وقد استحق خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12 (4) إصدارات من الإصدارات السابقة لأذونات الخزنة قيمتها نحو 250 مليون دينار. وعلى إثر ذلك، انخفض الرصيد القائم لأدوات الدين العام بنحو 218 مليون دينار ونسبته 11٪ ليبلغ نحو 1755 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2012، مقابل نحو 1973 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2012/11 (جدول 6).

جدول (6)
تطور إصدارات واستحقاقات وأرصدة أدوات الدين العام
(مليون دينار)

2013/12 (أبريل - ديسمبر)	2012/11	2011/10	2010/09	البيان
الإصدارات:				
125.0	525.0	600.0	700.0	أذونات الخزائنة
1175.1	1700.0	1653.0	1594.0	سندات الخزائنة
1300.0	2225.0	2253.0	2294.0	إجمالي
الاستحقاقات:				
250.0	550.0	600.0	550.0	أذونات الخزائنة
1268.0	1740.0	1648.0	1841.0	سندات الخزائنة
1518.0	2290.0	2248.0	2391.0	إجمالي
الأرصدة بنهاية الفترة:				
-	125.0	150.0	150.0	أذونات الخزائنة
1755.0	1848.0	1888.0	1883.0	سندات الخزائنة
1755.0	1973.0	2038.0	2.033.0	إجمالي
مقتنيات الجهات من أدوات الدين العام:				
-	-	-	-	البنك المركزي
1684.3	1905.7	1815.0	1863.9	البنوك المحلية
70.7	67.3	223.0	169.1	أخرى
1755.0	1973.0	2038.0	2033.0	إجمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2012/11 والفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/12 إصدار سندات بنك الكويت المركزي. وتمتد آجال استحقاق تلك السندات لمدة لا تزيد عن سنة. وفي هذا المجال، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2012/11 بطرح 24 إصداراً من تلك السندات استحقاق 3 أشهر بقيمة اسمية بلغت نحو 3503.0 ملايين دينار، بالإضافة إلى 12 إصداراً من تلك السندات استحقاق 6 أشهر بقيمة اسمية بلغت نحو 1463 مليون دينار. وقد استحق خلال السنة المالية المذكورة 36 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو 4837.0 مليون دينار (منها 24 إصداراً استحقاق 3 أشهر بقيمة اسمية بلغت نحو 3476.0 مليون دينار، و12 إصداراً استحقاق 6 أشهر بقيمة اسمية بلغت نحو 1361.0 مليون دينار). وعلى إثر ذلك، بلغ الرصيد القائم لتلك السندات في نهاية السنة المالية 2012/11 نحو 1704.0 ملايين دينار مقارنةً بنحو 1575.0 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، بزيادة قيمتها نحو 129 مليون دينار ونسبتها 8.2٪.

وخلال الفترة (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية الحالية 2013/12، قام بنك الكويت المركزي بطرح 26 إصداراً من سندات البنك المركزي بقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو 3884.0 مليون دينار (منها 17 إصداراً استحقاق 3 أشهر بقيمة اسمية 2317.0 مليون دينار، و9 إصدارات استحقاق 6 أشهر بقيمة اسمية 1567.0 مليوناً). واستحق خلال الفترة المذكورة 25 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو 3636.0 مليون دينار (منها 18 إصداراً استحقاق 3 أشهر بقيمة اسمية 2707.0 ملايين، و7 إصدارات استحقاق 6 أشهر بقيمة اسمية 929.0 مليوناً). وعلى إثر ذلك، بلغ الرصيد القائم لتلك السندات في نهاية ديسمبر 2012 من السنة المالية 2013/12 نحو 1952.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 1553.0 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2011 من السنة المالية 2012/11، بزيادة قيمتها نحو 399 مليون دينار ونسبتها 25.7٪ (جدول 7).

جدول (7)
تطور اصدارات سندات بنك الكويت المركزي
(مليون دينار)

البيان	2010/09	2011/10	2012/11	2013/12 (أبريل-ديسمبر)
<u>الإصدارات:</u>	<u>2821.5</u>	<u>4369.0</u>	<u>4966.0</u>	<u>3884.0</u>
3 أشهر	1775.0	3068.0	3503.0	2317.0
6 أشهر	1046.5	1301.0	1463.0	1567.0
<u>الاستحقاقات:</u>	<u>1930.5</u>	<u>4037.5</u>	<u>4837.0</u>	<u>3636.0</u>
3 أشهر	1327.5	2805.0	3476.0	2707.0
6 أشهر	603.0	1232.5	1361.0	929.0
<u>الأرصدة بنهاية الفترة:</u>	<u>1243.5</u>	<u>1575.0</u>	<u>1704.0</u>	<u>1952.0</u>
3 أشهر	630.0	893.0	920.0	530.0
6 أشهر	613.5	682.0	784.0	1422.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

5. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تشير البيانات المتاحة عن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2011، من خلال بنوده المختلفة، إلى زيادة قيمة الفوائض المسجلة في الحسابات الرئيسية المكونة لتلك الإحصاءات. وذلك على النحو التالي:

أ. الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2011 فائضاً قيمته نحو 19.53 مليار دينار مقابل فائض بلغت قيمته نحو 10.97 مليارات خلال عام 2010، وبما يشكل ارتفاعاً قيمته نحو 8.56 مليارات دينار ونسبته 78٪ (جدول 8). ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة قيمة الفائض المسجل بالحساب الجاري إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الجارية من نحو 31.9٪ خلال عام 2010 إلى نحو 43.9٪ خلال عام 2011.

جدول (8)
تطورات ميزان المدفوعات لدولة الكويت
(مليون دينار)

**2011	*2010	البيان
19531	10975	الحساب الجاري
22722	13632	الميزان السلعي
28782	19383	الصادرات السلعية:
26689	17711	الصادرات النفطية
6060.	5752.	الواردات (فوب)
2079.	1616.	الخدمات (صافي)
3062	2700	الدخل الأساسي
4174.	3741.	الدخل الثانوي
970	608	الحساب الرأسمالي
17501.	13324.	الحساب المالي
1769.	1900	صافي السهو والخطأ
1231	159	الميزان الكلي
1231.	159.	التغير في الأصول الاحتياطية (بنك الكويت المركزي)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

ويعزى الارتفاع المذكور في قيمة الفائض المسجل بالحساب الجاري خلال عام 2011 إلى محصلة التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية المكونة لذلك الحساب، والتي نوجزها فيما يلي:

- الارتفاع في قيمة الفائض المحقق بالميزان السلعي "والمعبر عن الفرق الحسابي بين إجمالي قيمة كل من الصادرات والواردات السلعية على أساس (فوب)", من نحو 13.6 مليار دينار خلال عام 2010 إلى نحو 22.7 مليارا خلال عام 2011، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 9.1 مليارات دينار ونسبته 66.9%. ويرجع الارتفاع المشار إليه في قيمة فائض الميزان السلعي أساسا إلى الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2011 بما قيمته 9.0 مليارات دينار ونسبته 50.8% لتصل إلى نحو 26.7 مليار دينار مقابل نحو 17.7 مليار دينار خلال عام 2010.
- الارتفاع في قيمة العجز المحقق في حساب الخدمات (صافي)، لتصل قيمة ذلك العجز إلى نحو 2079 مليون دينار خلال عام 2011 مقابل نحو 1616 مليونا خلال عام 2010، بارتفاع قيمته 463 مليون دينار ونسبته 28.6%.
- الارتفاع في قيمة الفائض في بند الدخل الأساسي، والذي يمثل صافي قيمة عوائد الاستثمارات الخارجية، لتصل قيمة ذلك الفائض إلى نحو 3062 مليون دينار خلال عام 2011 مقابل نحو 2700 مليونا خلال عام 2010، بارتفاع قيمته نحو 362 مليون دينار ونسبته 13.4%.
- ارتفاع قيمة بند الدخل الثانوي، والتي تمثل تحويلات مالية بدون مقابل من المقيمين في الاقتصاد الكويتي إلى المقيمين في باقي اقتصادات دول العالم (تحويلات العمالة الوافدة، والمساعدات النقدية والعينية التي تقدمها الحكومة وبقية القطاعات إلى الخارج، والاشتراكات في المنظمات الإقليمية والدولية) لتصل قيمة تلك التحويلات الجارية إلى نحو 4174 مليون دينار خلال عام 2011 مقارنة بتحويلات جارية بلغت قيمتها نحو 3741 مليونا خلال عام 2010، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 433 مليون دينار ونسبته 11.6%.

ب- الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي ارتفاعا في صافي قيمة التحويلات الرأسمالية من الخارج بنحو 362 مليون دينار ونسبة 59.5% ليصل صافي قيمة تلك التحويلات إلى نحو 970 مليون دينار خلال عام 2011، مقابل 608 ملايين خلال عام 2010. كما بلغ إجمالي قيمة التعويضات التي حصل عليها المقيمون من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة نحو 1005 ملايين دينار خلال عام 2011، مقابل 649 مليون دينار لعام 2010، أي بزيادة قيمتها نحو 357 مليون ونسبتها 55% مقارنة بالعام السابق.

ج- الحساب المالي:

سجل الحساب المالي (الذي يعكس التغيرات الحقيقية في قيمة الموجودات والمطلوبات الأجنبية على أساس صافي) تدفقا صافيا إلى الخارج بلغ نحو 17501 مليون دينار خلال عام 2011، وبما يمثل ارتفاعا بنحو 4177 مليونا ونسبته 31.3% مقارنة بمستواه خلال عام 2010 والبالغ نحو 13324 مليونا.

ونتيجة للتطورات السالفة، سجل الميزان الكلي بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2011 فائضا تقدر قيمته بنحو 1231 مليون دينار، مقارنة بفائض بلغت قيمته نحو 159 مليونا خلال عام 2010. وقد انعكس ذلك الفائض على إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي الذي سجل ارتفاعا بذات القيمة (1231 مليون دينار) في نهاية عام 2011، مقارنة بنهاية عام 2010.

ومن منظور أوسع للوضع الكلي لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت، ليشمل كلا من التغير في صافي قيمة الأصول الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات المدرجة ضمن بند "الحكومة العامة"، والتغير في إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت يظهر فائضا قيمته نحو 10.88 مليارات دينار خلال عام 2011، مقابل فائض بلغ نحو 10.52 مليارات دينار خلال عام 2010، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 361 مليونا ونسبته 3.4%.

وفي نهاية الربع الثالث لعام 2012، تقدر قيمة الفائض في الميزان التجاري (والمعبر عن الفارق الحسابي بين إجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية على أساس "سيف") نحو 20.29 مليار دينار، مقابل فائض بلغت قيمة نحو 15.57 مليار خلال الفترة المقابلة (يناير- سبتمبر 2011)، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو 4714.6 مليون دينار ونسبتها 30.3٪. وتأتي هذه التطورات في قيمة فائض الميزان التجاري لدولة الكويت خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2012)، كمحصلة للتطورات على جانبي الصادرات والواردات السلعية لدولة الكويت مع باقي دول العالم خلال تلك الفترة، والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

- ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2012) ليصل إلى نحو 25.69 مليار دينار، مقارنة بنحو 20.75 مليارات خلال الفترة المقابلة من عام 2011، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 4.94 مليارات ونسبته 23.8٪. وقد جاء الارتفاع المذكور في إجمالي قيمة الصادرات السلعية ليعكس الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية، حيث بلغت نحو 23.99 مليار دينار خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2012) مقابل نحو 19.47 مليونا خلال الفترة المقابلة من عام 2011. كذلك ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 33.2٪ لتصل إلى نحو 1699.1 مليون دينار خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2012) مقارنة بنحو 1275.9 مليونا خلال الفترة المقابلة من عام 2011.

- ارتفاع إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس سيف) خلال الفترة المنقضية (يناير- سبتمبر 2012) لتصل الي نحو 5.41 مليارات دينار، مقارنة بنحو 5.17 مليارات خلال الفترة المقابلة من عام 2011، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 231.9 مليونا ونسبته 4.5٪.

6 - مستويات الأسعار المحلية:

تراجع معدل التضخم محسوبا على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بدولة الكويت ليصل متوسطه إلى نحو 4.4٪ خلال السنة المالية 2012/11 مقارنة بنحو 4.6٪ خلال السنة المالية السابقة 2011/10 (جدول 9).

جدول (9)

تطور المستوى العام للأسعار المحلية في دولة الكويت

التغير في الرقم القياسي (%)			البيان
2013/12 (أبريل - ديسمبر 2012)*	2012/11	2011/10	
			1- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام 2000 = 100)
2.7	4.4	4.6	- المواد الغذائية
4.5	9.5	9.4	- المشروبات والتبغ
6.3	0.1	1.7	- الكساء وملبوسات القدم
3.9	3.4	4.9	- خدمات المسكن
1.4	2.9	5.0	- سلع وخدمات منزلية
1.7	3.6	3.1	- النقل والمواصلات
2.1	2.4	0.5	- الخدمات التعليمية والصحية
2.5	3.4	3.1	- سلع وخدمات أخرى
2.2	3.2	3.8	2- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (أبريل - سبتمبر 2012)*
1.2	1.5	6.2	(عام 1980 = 100)
4.0	2.4	7.7	- السلع المحلية
1.3	1.3	5.8	- السلع المستوردة

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
(* مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2011).

وينعزى الارتفاع المشار إليه في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال السنة المالية 2012/11، مقارنة بالسنة المالية السابقة والبالغ معدله 4.4٪، إلى زيادة متوسطات الأسعار في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، ويأتي في مقدمتها المستوى العام لأسعار قسم المواد الغذائية (يبلغ وزنه الترجيحي نحو 18.3٪ في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) الذي ارتفع متوسط أسعاره بمعدل بلغ نحو 9.5٪، ومتوسط أسعار قسم خدمات المسكن (يبلغ وزنه الترجيحي نحو 26.7٪ في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) بنحو 2.9٪، ومتوسط أسعار قسم السلع والخدمات المنزلية (يبلغ وزنه الترجيحي نحو 14.7٪ في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) بمعدل بلغ نحو 3.6٪، ومتوسط أسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 8.9٪ في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) بمعدل بلغ نحو 3.4٪. وقد بلغ معدل التضخم في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الفترة المنقضية (أبريل- ديسمبر 2012) من السنة المالية 2013/2012 نحو 2.7٪ مقارنة بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة جدول (9).

الفصل الرابع

تطورات المالية العامة 2013/2012 – 2011/2010

الفصل الرابع تطورات المالية العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنتين الماليتين 2011/2010 – 2012/2011 إلى استمرار الميزانية في تحقيق فوائض مالية فعلية.

أولا : السنة المالية 2011/2010 :

ففي السنة المالية 2011/2010 تشير بيانات الحساب الختامي إلى ارتفاع حجم الفائض الفعلي المحقق بعد اقتطاع 10 ٪ من الإيرادات لإحتياطي الأجيال القادمة إلى 3130.8 مليون دينار ، وهو ما يمثل 5.3 ٪ من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2010 والتي بلغت 59370.1 مليون دينار. جاء ذلك الفائض نتيجة زيادة الإيرادات لتصل إلى حوالي 21502.0 مليون دينار مرتفعة بحوالي (21.6 ٪) عن مستواها في السنة المالية 2010/2009 . كما جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع حصيلته الإيرادات النفطية والتي ارتفعت بحوالي (20.3 ٪) مقارنة مع العام الماضي ومثلت حوالي 92.8 ٪ من إجمالي الإيرادات العامة.

وبالنسبة للمصروفات فقد ارتفعت بحوالي (44.2 ٪) عام 2011/2010 مقارنة مع السنة المالية السابقة 2010/2009 . وبلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 حوالي 27.3 ٪ . وجاءت معظم الزيادة في إجمالي المصروفات نتيجة لارتفاع مصروفات الباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية والتي ارتفعت بنسبة (78.4 ٪) عام 2011/2010 مقارنة مع السنة المالية السابقة 2010/2009 كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي المصروفات الحكومية لتصل إلى حوالي 50.3 ٪ .

ثانيا : السنة المالية 2012/2011 :

وبالنسبة للسنة المالية 2012/2011 فقد بلغ الفائض الفعلي المحقق بعد اقتطاع 10 ٪ من الإيرادات لإحتياطي الأجيال القادمة حوالي 10205.1 مليون دينار ، أي ما نسبته حوالي 14.1 ٪ من إجمالي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2011 والتي بلغت 72534.3 مليون دينار . وجاء ذلك الفائض نتيجة زيادة الإيرادات لتصل إلى حوالي 30236.2 مليون دينار مرتفعة بحوالي (40.6 ٪) عن مستواها في السنة المالية 2011/2010 .

كما جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية والتي ارتفعت بحوالي (43.2٪) مقارنة مع العام الماضي ومثلت حوالي 94.5٪ من إجمالي الإيرادات العامة. وبالنسبة للمصروفات فقد ارتفعت بحوالي (4.8٪) عام 2012/2011 مقارنة مع السنة المالية السابقة 2011/2010. وبلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 حوالي 23.4٪.

ثالثاً : ميزانية السنة المالية 2013/2012 :

وبالنسبة لميزانية السنة المالية 2013/2012 فقد قدرت الإيرادات بمبلغ 13932.3 مليون دينار في حين بلغت اعتمادات المصروفات العامة لتلك الموازنة نحو 21240.0 مليون دينار. وبذلك فقد تضمنت الموازنة العامة للسنة المالية 2013/2012 عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو 8700.8 مليون دينار وذلك بعد استقطاع 10٪ من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة. وبالنسبة للإيرادات النفطية فقد قدرت بنحو 12768.2 مليون دينار بما نسبته 91.6٪ من جملة تقديرات الإيرادات العامة ضمن الميزانية المذكورة. وقد بنيت تلك التقديرات على أساس متوسط سعر تاشيري لبرميل النفط يبلغ نحو 65 دولاراً. هذا وقد زادت تقديرات الإيرادات النفطية للميزانية العامة للسنة المالية 2013/2012 عن تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الميزانية العامة للسنة المالية السابقة 2012/2011 بحوالي 461.1 مليون دينار بنسبة 3.7٪.

أما بالنسبة للتقديرات المعتمدة للإيرادات غير النفطية ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2013/2012 فقد بلغت نحو 1164.2 مليون دينار بنسبة 8.36٪ من جملة الإيرادات المقدرّة للميزانية العامة للسنة المالية المذكورة. واستأثرت الإيرادات العامة المقدرّة تحصيلها نظير الخدمات الحكومية بالنصيب الأوفر 58.6٪ من جملة تقديرات الإيرادات غير النفطية للميزانية العامة للسنة المالية 2013/2012 يلي ذلك الإيرادات المقدرّة تحصيلها نظير كل من الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية 17٪، ثم الإيرادات والرسوم المتنوعة 11.7٪ والإيرادات على صافي الدخل والارباح 7.6٪، يلي ذلك الإيرادات الرأسمالية 3.4٪ ثم الضرائب والرسوم على الممتلكات 1.5٪ والضرائب والرسوم على السلع والخدمات 0.2٪ وذلك من جملة تقديرات الإيرادات غير النفطية ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2013/2012.

وعلى صعيد المصروفات العامة، فقد بلغت اعتمادات المصروفات ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2013/2012 نحو 21240.0 مليون دينار، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو 1805.0 مليوناً ونسبتها 9.3٪ عن اعتمادات المصروفات ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2012/2011. حيث بلغت اعتمادات مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2013/2012 نحو 5146.0 مليون دينار مقابل نحو 4428.0 مليوناً للسنة المالية 2012/2011، أي بزيادة بنسبة 16.2٪ وبلغت اعتمادات مصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) نحو 4169.0 مليون دينار مقابل نحو 3035.0 مليوناً للسنة المالية 2012/2011 وبما يمثل زيادة بنسبة 37.4٪.

كما بلغت اعتمادات مصروفات الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بالميزانية العامة للسنة المالية 2013/2012 مبلغ 477.0 مليون دينار، زيادة بنسبة 23.9٪ عن الاعتمادات المقابلة من السنة المالية 2012/2011. وبلغت اعتمادات مصروفات الباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة) مبلغ 2162.0 مليون دينار، أي بنقص بنسبة 11.1٪ عن الاعتمادات المقابلة من السنة المالية 2012/2011.

وأخيراً بلغت اعتمادات مصروفات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) للموازنة العامة للسنة المالية 2013/2012 نحو 9286.0 مليون دينار، وبما يمثل زيادة بنسبة 1.1٪ عن الاعتمادات المقابلة من السنة المالية 2012/2011.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاعتمادات مصروفات أبواب الميزانية للسنة المالية 2013/2012 فقد استحوذت اعتمادات مصروفات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) على نحو 43.7٪ من إجمالي اعتمادات المصروفات ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة، تليها اعتمادات مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) بنحو 24.2٪، ثم اعتمادات مصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو 19.6٪، ثم اعتمادات مصروفات الباب الرابع (المشاريع الإنشائية والاستثمارات العامة) بنحو 10.2٪، وأخيراً اعتمادات مصروفات الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بنحو 2.3٪.

جدول رقم (1)
تطور الإيرادات والمصروفات والعجز / الفائض
خلال الفترة من 2010/2009 – 2013/2012

(بالمليون دينار)

السنة المالية					بيــــــــــــــــان
2013/2012 م	2012/2011		2011/2010 ح.خ	2010/2009 ح.خ	
	ح.خ	م			الإيرادات :
12768.2	28569.6	12307.1	19947.4	16584.9	1 – إيرادات نفطية
88.4	86.3	52.5	87.8	94.3	2 – الضرائب على صافي الدخل والأرباح
17.0	14.5	11.5	11.1	9.2	3 – الضرائب والرسوم على الممتلكات
2.2	2.5	2.1	2.8	1.9	4 – الضرائب والرسوم على السلع والخدمات
198.1	222.9	202.4	218.4	190.8	5 – الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية
682.1	576.7	662.4	566.6	566.3	6 – إيرادات الخدمات
136.3	746.4	206.3	660.6	238.4	7 – الإيرادات والرسوم المتنوعة
40.0	17.3	1.0	7.3	2.0	8 – الإيرادات الرأسمالية
13932.3	30236.2	13445.3	21502.0	17687.9	جملة الإيرادات
					المصروفات :
5146.0	4103.3	4428.0	3423.2	3194.5	1 – المرتبــــــــــــــــات
4169.0	2760.1	3035.0	2791.9	2171.8	2 – المستلزمات السلعية والخدمات
477.0	146.9	385.0	152.9	226.6	3 – وسائل النقل والمعدات والتجهيزات
2162.0	1652.0	2430.7	1688.1	1081.3	4 – المشاريع الانشائية والصيانة والاستثمارات العامة
9286.0	8345.1	9156.3	8164.9	4576.5	5 – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية
21240.0	17007.4	19435.0	16221.0	11250.7	جملة المصروفات
1393.2	3023.6	1344.5	2150.2	1768.8	- المخصص لاحتياطي الأجيال القادمة 10 ٪ من الإيرادات
8700.9	10205.2	7334.2	3130.8	4668.4	- العجز / الفائض

المصدر : وزارة المالية ح.خ : حساب ختامي م : ميزانية معتمدة

رابعاً : الاختلالات الهيكلية للميزانية العامة وكيفية معالجتها :

يتضح من العرض السابق لتطورات المالية العامة سواء باستخدام أرقام الحساب الختامي أو اعتمادات الميزانية ، أن ميزانية الدولة مازالت تعاني من عدد من المشاكل الهيكلية التي تتطلب بذل الجهود الإصلاحية لتحسين أوضاع الميزانية وزيادة فاعليتها كأداة للسياسة المالية وتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وكذلك لضمان سلامة استخدامها في تحقيق الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع الكويتي .

1 - فمن ناحية ، تستمر الإيرادات النفطية في المساهمة بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة حيث تتعدى نسبة مساهمتها أكثر من 90 ٪ من تلك الإيرادات ، ويعود ذلك إلى تحسن أوضاع أسواق النفط العالمية والارتفاع القياسي في أسعار النفط فيها ، وكذلك إلى ضعف قاعدة الإيرادات غير النفطية وعدم تنوعها ، ونود التأكيد هنا على أن استمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة يساهم بزيادة درجة تذبذب تلك الإيرادات وعدم استقرارها نظراً لارتباطها بتطورات الأسعار العالمية للنفط والتي تعتبر متغيراً خارجياً خارج نطاق السيطرة من قبل دولة الكويت .

ومثل هذا الأمر يمثل مكمناً للخطر حال انخفاض إنتاج الكويت من النفط أو انخفاض أسعار تصدير هذا الإنتاج . وتزداد الخطورة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الإنفاق العام يتزايد عاماً بعد عام ولا بد من ضمان توافر التمويل المستمر اللازم له ، وهو الأمر الذي يعطي للاحتياجات التي تملكها الدولة ولاستثمارها في أصول وموجودات مدرة لعائد أهمية كبيرة لضمان توافر التمويل اللازم للنمو المتزايد في الإنفاق العام .

ويوضح الجدول رقم (2) أن بيانات الحساب الختامي للسنوات المالية 2008/2007 – 2012/2011 تبين أن معدل مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة قد وصل في متوسط الفترة حوالي 91.6 ٪

جدول رقم (2)

الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات العامة
خلال الفترة 2008/2007 – 2014/2013

إلى أقرب مليون دينار

السنة المالية	إجمالي الإيرادات	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية
2008/2007 خ	19022.6	17719.5	93.2%
2009/2008 خ	21005.8	19710.7	93.8%
2010/2009 خ	17687.9	16584.9	93.8%
2011/2010 خ	21502.0	19947.4	92.8%
2012/2011 خ	30236.1	28569.6	94.5%
2013/2012 م	13932.4	12768.2	91.6%
2014/2013 م.م	18095.9	16883.1	93.3%

المصدر : وزارة المالية : خ - حساب ختامي ، م - ميزانية معتمدة ، م م - مشروع ميزانية

ومن هنا فإنه من الضروري العمل على تنويع قاعدة الإيرادات العامة وتقليل درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية من أجل تحقيق درجة أفضل من الاستقرار في أوضاع المالية العامة ولأجل ذلك فإن الحكومة تبذل الجهود في سبيل إصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

بالإضافة إلى ذلك ، ترى وزارة المالية أن هناك ضرورة لتعديل أحكام القانون رقم (79) لعام 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة ، حيث أن إعادة النظر في هذا القانون سيمكن الحكومة من وضع نظام سعري كفاء للرسوم على السلع والخدمات العامة مما سيساهم بتعزيز جانب الإيرادات غير النفطية وكذلك في الحد من جوانب الهدر والإسراف في استهلاك تلك الخدمات وتقليل الأعباء المالية لنفقات الحكومة على الدعم .

2- ومن جانب آخر يلاحظ أن مصروفات الحكومة تتركز في الغالب على جوانب الإنفاق الجاري (المتمثل في البابين الأول والثاني) والتي يبلغ نصيبها حوالي 40.4% من إجمالي مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية بالحساب الختامي 2012/2011 ، وبإضافة مرتبات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة على الباب الأول وكذلك الإنفاق على مرتبات العسكريين فإن تلك النسبة ترتفع بشكل كبير مما يضع الكويت في أعلى قائمة الدول من حيث نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى إجمالي الإنفاق الحكومي .

3- وفي المقابل فإن الإنفاق الرأسمالي الحكومي (المتمثل في البابين الثالث والرابع) بقى متواضعا حيث لم تتجاوز نسبته 10.6 ٪ إلى إجمالي مصروفات السنة المالية 2011/2012 .

ومن أجل إبراز الدور التنموي للميزانية فإنه من الضروري العمل على ترشيد الإنفاق العام وزيادة نسبة الإنفاق الرأسمالي ، في الوقت الذي يتم العمل فيه على زيادة وتحسين إنتاجية ذلك الإنفاق من خلال التركيز على المشاريع التنموية التي تتمتع بجذوى اقتصادية واجتماعية مرتفعة ، وكذلك العمل على تنفيذ المشروعات المدرجة في الميزانية بشكل فعال ورفع كفاءتها ، بالإضافة إلى العمل على تحسين معدلات استغلال الخدمات والمرافق العامة .

وفي مجال الحد من الإنفاق العام ، فإنه من الضروري أن تستمر الجهود الحكومية الهادفة إلى تخفيض معدل النمو في مصروفات الباب الأول وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد عن طريق إشراكه في تطوير المشاريع التنموية للقطاع العام وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة له حتى يتمكن من استيعاب أعداد أكبر من الأيدي العاملة الوطنية مما يخفف من الأعباء على القطاع الحكومي .

في الوقت نفسه العمل على تشجيع العمالة الوطنية على البحث عن فرص وظيفية في القطاع الخاص ، واستمرار الجهود الهادفة لإصلاح النظام التعليمي لضمان تحقيق الاتساق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات القطاع الخاص من العمالة . وهذا يؤكد على أهمية الاستمرار في تفعيل القانون رقم (19) لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية .

الفصل الخامس - مشروع ميزانية

السنة المالية 2013 / 2014

والأسس التي بني عليها

الفصل الخامس

مشروع ميزانية السنة المالية 2013 / 2014

(أهدافه - الأسس التي بني عليها)

تنص المادة (13) من المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على : "يعد وزير المالية مشروع الميزانية ، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه".

وقد بذل قطاع شئون الميزانية العامة بوزارة المالية جهودا حثيثة لإعداد التقديرات النهائية للإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ومشاريع ميزانيات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية 2013/2014 على أسس علمية سليمة ، بهدف التوصل إلى تقديرات دقيقة لاحتياجات هذه الجهات ، وذلك عملا على تحقيق الأهداف والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها ، ناهيك عن الأهداف الواردة بخطة التنمية السنوية الرابعة 2013/2014 .

أولا : الملامح الرئيسية لمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2014 :

- 1 - عملا بمبدأ الواقعية والتحوط لاحتمالات انخفاض أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية تم إعداد تقديرات الإيرادات النفطية على أساس 70 دولار للبرميل طبقا لتقديرات كل من وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية بالتنسيق مع وزارة المالية وموافقة اللجنة العليا للميزانية ، كما تم تقدير حجم الإنتاج على أساس 2.7 مليون برميل / اليوم .
- 2 - سيتم سداد الدفعة الرابعة من القسط الثاني من العجز الاكوتاري والبالغ 5472 مليون دينار (المقرر سداده على خمس دفعات سنوية متساوية بدءا من السنة المالية 2010/2011 بواقع 1094.4 مليون دينار) ، وقد تم إدراج المبلغ المخصص للدفعة الرابعة بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2014 .
- 3 - سيتم سداد القسط الثالث من الأعباء المالية المترتبة على (مشروع رفع السقف للأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 د.ك إلى 1500 د.ك) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغة 1313.7 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتقسيمها على (10) أقساط سنوية بدءا من ميزانية السنة المالية 2011/2012 وبواقع 131.37 مليون د.ك سنويا ، وقد تم إدراج المبلغ المخصص للقسط الثالث بمشروع ميزانية السنة المالية 2013/2014 .

4- سيتم سداد القسط الثالث من الأعباء المالية المترتبة على (مشروع تكلفة إعادة موازنة النظام في التأمين التكميلي والبالغة 1607.8 مليون دينار) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل تكلفة المدة السابقة على إعادة موازنة النظام وذلك بتقسيطها على (10) أقساط سنوية متساوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2012/2011 ويواقع 160.78 مليون دينار ، وقد تم إدراج المبلغ المخصص للقسط الثالث بمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 .

5- وفقاً لقرار معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية رقم (2) لسنة 2012 وتم تشكيل عدد (6) فرق عمل لمراجعة ومطابقة مشاريع الخطة السنوية الرابعة 2014/2013 المعدة من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع المشاريع المدرجة بميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية 2014/2013 .

6- نأمل أن تحقق مشاريع الخطة السنوية 2014/2013 زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي وبصفة خاصة العمل على زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة ، وزيادة الإنفاق الاستثماري والحد من الإنفاق الجاري ، والعمل على زيادة دور القطاع الخاص والحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، ومعالجة الخلل في سوق العمل وذلك بزيادة نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص .

**ثانيا : التقديرات الإجمالية لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية
2014/2013 :**

• تقديرات الإيرادات :

- بلغت تقديرات الإيرادات لمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 مبلغ 18095.9 مليون دينار، منها 16883.1 مليون دينار إيرادات نقطية بنسبة 93.3 % ، 1212.8 مليون دينار إيرادات غير نقطية بنسبة 6.7 % من جملة الإيرادات .

• المقتطع من الإيرادات العامة لاحتياطي الأجيال القادمة :

- تم استقطاع مبلغ 4524.0 مليون دينار تقريبا بنسبة 25 % من تقديرات الإيرادات لمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 ، تضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة طبقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة ، موزعة كما يلي :

أ – 10% من الإيرادات 1809.6

ب – 15% من الإيرادات - نسبة إضافية 2714.4

25% جملة المقتطع من الإيرادات 4524.0

• تقديرات المصروفات :

- وبلغت تقديرات المصروفات لمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 مبلغ 21002.6 مليون دينار منها 5194.0 مليون دينار للباب الأول – المرتبات بنسبة 24.7 % من إجمالي تقديرات المصروفات ، 3873.7 مليون دينار للباب الثاني – المستلزمات السلعية والخدمات بنسبة 18.4 % ، 351.3 مليون دينار للباب الثالث – وسائل النقل والمعدات والتجهيزات بنسبة 1.7 % ، 2221.7 مليون دينار للباب الرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة بنسبة 10.6 % ، 9361.7 مليون دينار للباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بنسبة 44.6 % .

• العجز في الميزانية :

- وبلغ العجز في مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 بعد استقطاع نسبة 25 % من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة (7430.6 -) مليون دينار بنسبة (41.1 % -) من الإيرادات ، يغطى من المال الاحتياطي العام للدولة .

ثالثا : الأسس التي بنيت عليها تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 :

(1) تقديرات الإيرادات :

قدرت الإيرادات بمبلغ 18095.9 مليون دينار بمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 بزيادة قدرها 4163.5 مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2013/2012 البالغة 13932.4 بنسبة 29.9 %.

أ – تقديرات الإيرادات النفطية :

يوضح الجدول التالي تقديرات الإيرادات النفطية ، وقد قدرت الإيرادات النفطية على أساس سعر 70 دولار للبرميل وذلك بالتنسيق مع وزارة النفط ، وذلك عملا بمبدأ الواقعية والتحوط لاحتمالات انخفاض أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية ، مع الأخذ بالاعتبار أن أي زيادة فعلية في أسعار النفط عن 70 دولار للبرميل ستعكس إيجابيا على سد العجز في الميزانية .

جدول رقم (1) تقديرات الإيرادات النفطية

(بالمليون دينار)

مشروع ميزانية 2014/2013	ميزانية معتمدة 2013/2012	حساب ختامي 2012/2011
16883.1	12768.2	28569.6

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية :

2.7 مليون برميل / يوم	حجم الإنتاج
70.0 دولار للبرميل	السعر التقديري للبرميل
275.0 فلس للدولار	سعر الصرف المستخدم
365.0 يوم	عدد أيام السنة المالية 2014/2013
18970.9 مليون دينار	القيمة المقدرة لإيرادات النفط
199.8 مليون دينار	القيمة المقدرة لإيرادات الغاز
19170.7 مليون دينار	جملة إيرادات النفط والغاز
(2287.6) مليون دينار	يخصم : تكاليف الإنتاج الخاصة بهما
16883.1 مليون دينار	تقديرات الإيرادات النفطية 2014/2013

وطبقا لذلك فقد بلغت تقديرات الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية السنة المالية

2014/2013 مبلغ 16883.1 مليون دينار بزيادة قدرها 4115.0 مليون دينار عن تقديرات

السنة المالية 2013/2012 بنسبة 32.2 % .

ب - تقديرات الإيرادات غير النفطية :

يوضح الجدول التالي تقديرات الإيرادات غير النفطية ، وقد قدرت تلك الإيرادات بمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 بمبلغ 1212.8 مليون دينار بزيادة قدرها 48.6 مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2013/2012 بنسبة 4.2 % ، وقد تم التقدير في ضوء مؤشرات الإيرادات الفعلية خلال الفترة المنقضية من السنة المالية 2013/2012 ، ومتوسط المحصل الفعلي خلال السنوات المالية الثلاث السابقة مع الأخذ في الاعتبار الإيرادات الناتجة عن تحسين مستوى الخدمات القائمة والتوسع فيها وتقديم خدمات جديدة .

جدول رقم (2) تقديرات الإيرادات غير النفطية

(بالمليون دينار) مشروع ميزانية 2014/2013	ميزانية معتمدة 2013/2012	حساب ختامي 2012/2011
1212.8	1164.2	1666.5

ونود التنويه إلى أنه في ظل الاستمرار في تطبيق القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالخدمات والمرافق العامة ، والذي يقضي بعدم زيادة الرسوم والتكاليف المالية عن أسعارها في 1994/12/31 ، فإن السياسات التي يطرحها البيان المالي من خلال مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 لتنمية الإيرادات غير النفطية تنحصر فيما يلي :

* الاستمرار في حث الجهات الحكومية على زيادة وتنويع خدماتها والعمل على تحسينها وضرورة رفع كفاءة تحصيل الإيرادات المستحقة للدولة .

* إدراج الزيادة الطبيعية في الإيرادات غير النفطية نتيجة الزيادة في معدلات نمو السكان وإنشاء مناطق سكنية جديدة وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها الدولة .

(2) : تقديرات المصروفات :

تقوم السياسة المالية التي يرسمها بيان وزير المالية من خلال مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 في شأن المصروفات على المبادئ والمحددات الآتية :

* إدراج المصروفات الحتمية والضرورية اللازمة لتسيير أعمال الجهات الحكومية ، مع زيادة الإنفاق الاستثماري بهدف دفع عجلة النشاط الاقتصادي بالبلاد ، والحد من الخلل الهيكلي بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري .

* الاستمرار في العمل على الحد من تنامي المصروفات مع الالتزام بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي ترمي إلى رفع مستوى معيشة المواطن والارتقاء بمستوى الخدمات بصفة عامة .

* الاستمرار في إدراج وتنفيذ المشاريع الإنتاجية الحيوية ذات الجدوى الاقتصادية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والكهرباء والماء لمواجهة معدلات النمو السكاني لتحقيق الغايات المستهدفة بالخطة الإنمائية للدولة (2011/2010 – 2014/2013) .

* تلبية احتياجات وزارات الكهرباء والماء ، والصحة ، والترية من البابين الثاني والثالث ، وذلك عملا على تحسين مستوى خدمات الكهرباء والماء والخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين والارتقاء بمستوى التعليم في دولة الكويت .

* الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والطرق والمواصلات والاتصالات لتحسين مناخ الاستثمار وتحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية عملا على خلق فرص عمل جديدة أمام قوة العمل الوطنية التي تدخل سوق العمل سنويا .

وفي ضوء ما تقدم ... قام قطاع شئون الميزانية العامة بوزارة المالية بدراسة وإعداد التقديرات النهائية لجميع أبواب المصروفات للسنة المالية 2014/2013 بما فيها البابين الأول – المرتبات ، والرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة وذلك استمرارا لتفعيل مبدأ - توحيد وظائف الميزانية في وزارة المالية والذي بدأ اعتبارا من ميزانية السنة المالية 2009/2008 وذلك وفقا للاحتياجات الفعلية للوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الدولة ، وفي ضوء البيانات والمؤشرات والقواعد والقوانين المعمول بها ، فقد جاءت التقديرات على النحو التالي :

الباب الأول – المرتبــــــــــــــــات :

يوضح الجدول التالي تقديرات الباب الأول – المرتبات للسنة المالية 2014/2013 حيث بلغت 5194.0 مليون دينار بزيادة مقدارها 48 مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2013/2012 بنسبة 0.9 % .

جدول رقم (3) تقديرات الباب الأول

بالملليون دينار) مشروع ميزانية 2014/2013	ميزانية معتمدة 2013/2012	حساب ختامي 2012/2011
5194.0	5146.0	4103.3

الزيادة المشار إليها هي محصلة الزيادة والتخفيض على اعتمادات هذا الباب للسنة المالية 2014/2013 وذلك وفقاً للبيان التالي :

إجمالي تقديرات الباب الأول – المرتبات للسنة المالية 2014/2013

(بالمليون دينار)

م	البيان	تقديرات المرتبات
	أولا : الزيادات :	
	زيادة حتمية (مقترح حتمي) :	58.107
	زيادة لا مناص منها ، وتتمثل في تكلفة العلاوات الدورية والترقيات بالأقدمية ، وجزء من تكلفة العلاوات الدورية ، الترقيات بالأقدمية في 2012/7/1 ، 2013/1/1 وجزء من تكلفة الترقية بالاختيار المنتظر تنفيذها في الربع الأخير من السنة المالية 2013/2012 ، والوظائف المنشأة بمرسوم ، والوظائف المنقولة من فئة ك إلى فئة ك ، والزيادة في عدد الأولاد للموظفين الكويتيين والعلاج الطبي والتعليم والتأمين الصحي .	
	ب زيادة جديدة (مقترح جديد) :	237.2
	تكلفة تعيين الكويتيين خريجي الجامعات ، غير حملة المؤهلات العلمية ، الوظائف النادرة من غير الكويتيين ، الوظائف العسكرية (شرطة / حرس وطني) ، الوظائف المنشأة للترقية بالاختيار وفقا لأسس موضوعية ، ووفقا لنظام وظيفي خاص ، تكلفة رفع المستوى الوظيفي للموظفين الكويتيين في بعض الوزارات خاصة وزارتي الصحة ، والكهرباء والماء .	
	جملة الزيادات	295.307
	ثانيا : التخفيضات :	
	الفرق بالنقص بين تكلفة الوظائف التي أنشئت لنقل الموظفين الذين عينوا خصما على الاعتماد التكميلي (714.564 مليون دينار) والمبلغ المدرج في الاعتماد التكميلي 2013/2012 (168 مليون دينار) . وتخفيض تكلفة الوظائف الشاغرة والمحظور شغلها وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (3) لسنة 1982 ، والوظائف التي تم إلغاؤها ، وتخفيض الاحتياطي المدرج في الاعتماد التكميلي ، والمتوقع عدم صرفه من اعتمادات 2013/2012 . وذلك تمشيا مع الأسس والضوابط التي اتبعتها وزارة المالية في إعداد تقديرات الباب الأول – المرتبات .	-247.479
	ثالثا : صافي الزيادة (أولا – ثانيا)	47.8
	رابعا : اعتمادات السنة المالية 2013/2012	5146.0
	خامسا : تقديرات الباب الأول – المرتبات 2014/2013 (ثالثا + رابعا)	5193.8

الباب الثاني – المستلزمات السلعية والخدمات :

تم تقدير الباب الثاني على أساس الاحتياجات الفعلية ومتوسط الصرف الفعلي خلال السنوات المالية الثلاث السابقة ، ووفقا لذلك فقد بلغت تقديرات الباب الثاني بمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 مبلغ 3873.7 مليون دينار بنقص قدره (295.27) مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2013/2012 ونسبة (7.08 %) كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (4) تقديرات الباب الثاني

مشروع ميزانية 2014/2013	ميزانية معتمدة 2013/2012	حساب ختامي 2012/2011
3873.7	4169.0	2760.1

ومن أهم أسباب النقص في تقديرات الباب الثاني .:

تركز النقص في الجهات التالية :

1 - وزارة الكهرباء والماء : النقص (375.8) مليون دينار

- نقص في تقديرات وقود تشغيل المحطات لعدم وجود عجز مرحل من سنوات سابقة .
- انخفاض تقدير نوع مواد وخامات حيث تم تغطية الاحتياجات في السنة السابقة .

2- وزارة التربة : النقص (13.1) مليون دينار

- نقص في نوع كتب وفقا للحاجة الفعلية ، ونوع خدمات أخرى بناء على العقود الفعلية للنظافة والحماية .

3- الحرس الوطني : النقص (9.8) مليون دينار

- نقص في تقديرات بند مواد وخامات ، وبند قطع غيار وعدد أدوات صغيرة .

4- وزارة التعليم العالي : النقص (3.3) دينار

- نقص في الأبحاث والدراسات وفقا للحاجة الفعلية .

5- مجلس الوزراء : النقص (2.7) مليون دينار

- وفقا للعقود الفعلية والصرف الفعلي بالإضافة إلى محصلة النقص في برنامج المكاتب واللجان .

ويقابل هذا النقص زيادة في بعض الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى وفقا لما يلي :

❖ زيادة في كل من وزارة الصحة 69.3 مليون دينار، الداخلية 22.1 مليون دينار، والديوان الأميري 5.5 مليون دينار ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية 5.1 مليون دينار ووزارة المواصلات 2.9 مليون دينار، وزارة الأشغال العامة 2.7 مليون دينار، وزارة التجارة والصناعة 1.7 مليون دينار ، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل 1.4 مليون دينار، ووزارة الدفاع 1.2 مليون دينار.

الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات :

تم إعداد تقديرات الباب الثالث للسنة المالية 2014/2013 على أساس الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية من الأصول الثابتة ، وقد بلغت التقديرات 351.3 مليون دينار بنقص قدره (125.7) مليون دينار ونسبة (26.35 %) عن اعتمادات السنة المالية 2013/2012 ، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (5) تقديرات الباب الثالث

(بالمليون دينار) مشروع ميزانية 2014/2013	ميزانية معتمدة 2013/2012	حساب ختامي 2012/2011
351.3	477.0	147.0

أسباب النقص في تقديرات الباب الثالث :

تركز النقص في الجهات التالية :

1 - الديوان الأميري : النقص (46.8) مليون دينار

- جاء النقص بسبب الانتهاء من سداد المطالبات الخاصة بشراء وتأثيث الطائرات الحكومية ومطالبات وزارة الدفاع الخاصة بالطائرات العمودية التابعة للديوان الأميري في السنة المالية السابقة .
- الانتهاء من شراء عدد (17) سيارة للمستشارين وتغطية تكاليف شراء عدد (16) سيارة مصفحة في السنة المالية السابقة .

2 - وزارة الكهرباء والماء : النقص (43.8) مليون دينار

- النقص بسبب انخفاض طلب الوزارة فيما يتعلق بمشاريع خطة التنمية السنوية الرابعة لنوع أجهزة الاتصال وكشف الطاقة الإشعاعية ، ونوع محركات وتوربينات بسبب الانتهاء من تنفيذ 90 % من مشروع توريد وتركيب مولدات ديزل .

3 - وزارة الداخلية : النقص (40.0) مليون دينار

عدم تنفيذ مشروع حماية المياه الإقليمية الكويتية ضمن خطة التنمية ، وبالتالي عدم إدراج التقديرات المخصصة لشراء وسائل نقل بحرية ومعدات .

4 - الحرس الوطني : النقص (11.4) مليون دينار

النقص نتيجة سداد الدفعات المستحقة لتوريد أليات عسكرية (الباندور) حسب عقد شركة شتاير النمساوية .

5- وزارة الاعلام : النقص (3.0) مليون دينار

يرجع السبب إلى نقص المقدر لنوع أجهزة الاتصال والكشف والطاقة الاشعاعية وفقا للحاجة الفعلية.

6- وزارة الأشغال العامة : النقص (1.6) مليون دينار

النقص بسبب انخفاض احتياجات الوزارة من أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة سمعية ومرئية وأجهزة مختبرات.

❖ ويقابل هذه النقص زيادة في الجهات التالية :

وزارة الصحة 5.7 مليون دينار ، وزارة المواصلات 5.1 مليون دينار، وزارة التريية 4.2 مليون

دينار، مجلس الوزراء 4.0 مليون دينار، وزارة المالية- الإدارة العامة 2.3 مليون دينار، وزارة

التجارة والصناعة 1.1 مليون دينار.

الباب الرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملكات العامة :

بلغت تقديرات المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملكات العامة بمشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 مبلغ 2221.7 مليون دينار بزيادة قدرها 59.7 مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2013/2012 بنسبة 2.7 % ، حسب ما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (6) تقديرات الباب الرابع

(بالمليون دينار)

مشروع ميزانية 2014/2013	ميزانية معتمدة 2013/2012	حساب ختامي 2012/2011
2221.7	2162.0	1652.0

ويوضح الجدول التالي توزيع تقديرات الباب الرابع على أوجه الإنفاق المختلفة

جدول (7) توزيع تقديرات الباب الرابع

(بالمليون دينار)

السنة المالية 2014/2013			البيانات
الوزن النسبي للا اعتمادات الصرفية	الاعتمادات الصرفية	التكاليف الكلية	
2.8 %	62.5	657.4	– المشاريع الإنشائية الجديدة
79.7 %	1770.7	18321.2	– المشاريع الإنشائية المعتمدة
16.9 %	375.9	-	– الأعمال الإنشائية الصغيرة والصيانة
0.6 %	12.6	-	– الاستملكات العامة
100 %	2221.7	18978.6	جملة الباب الرابع

الاعتبارات التي روعيت لدى إعداد تقديرات الباب الرابع للسنة المالية 2014/2013 :

1 - قام قطاع شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الباب الرابع – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملكات العامة لجميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة بعد إجراء كافة الدراسات الفنية والمالية على مقترحات هذه الجهات ، حيث تم اعتماد التوزيع السنوي للإنفاق الاستثماري وفق احتياجات الجهات الحكومية ومعدلات الصرف السنوية ووفق ما جاء بالخططة السنوية الرابعة 2014/2013 كأساس لإعداد تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2014/2013 .

2 - العمل على الحد من الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري مع الأخذ بالاعتبار الدور الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري وخاصة اعتمادات المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملكات العامة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي .

3 - إدراج الاعتمادات اللازمة للمشروعات الجديدة والتي تمثل أهمية حيوية وتنموية نظرا لأهمية هذه المشروعات في تلبية احتياجات المواطنين من خدمات جديدة وتحسين مستوى الخدمات القائمة حاليا بسبب التوسع العمراني وإنشاء مناطق سكنية جديدة ، وقد بلغت التكاليف الكلية لهذه المشاريع 657.4 مليون دينار في حين بلغت الاعتمادات الصرفية للسنة المالية 2014/2013 مبلغ 62.5 مليون دينار .

4 - الاستمرار في تنفيذ المشاريع المعتمدة وإدراج الاعتمادات اللازمة للسنة المالية 2014/2013 مع التركيز على المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والصحة وخدمات الكهرباء والماء والخدمات الاجتماعية والخدمات الأمنية ومشاريع البنية التحتية والمرافق العامة .

وقد بلغت التكاليف الكلية للمشاريع المعتمدة 18321.2 مليون دينار في حين بلغت الاعتمادات الصرفية 1770.7 مليون دينار .

ومن أهم أسباب الزيادة في تقديرات الباب الرابع :

النسبة %	الفرق ±	تقديرات 2014/2013	اعتمادات 2013/2012	عدد المشاريع	بيان	مجموعة / بند
49.5 % -	61.3 -	62.5	123.8	53	المشاريع الإنشائية الجديدة	1/1
19.1 %	284.3	1770.7	1486.4	436	المشاريع المعتمدة (الجاري تنفيذها)	2/1
9.7 % -	40.6 -	375.9	416.5	-	الأعمال الإنشائية الصغيرة والصيانة	0/2
90.7 % -	122.7 -	12.6	135.3	-	الاستثمارات العامة	0/3
2.7 %	59.7	2221.7	2162.0	489	جملة الباب الرابع	

أهم أسباب الزيادة في الباب الرابع :

1- توقيع عقود المشاريع الإنشائية الجديدة والمعتمدة التي لم توقع عقودها خلال السنة المالية 2013/2012 .

2- انتقال العديد من المشاريع الإنشائية من مرحلة التصميم ودخولها لمرحلة التنفيذ .

3 - زيادة المخصصات المالية لأعمال الصيانة لمنشآت ومرافق الدولة من بنية تحتية وطرق ومحطات توليد الطاقة.

4 - خفض الاعتمادات المالية بميزانية السنة المالية 2013/2012 في ضوء توجهات مجلس الوزراء نظرا لتأخر صدور قانون ربط الميزانية وصدورها بموجب القانون رقم (5) لسنة 2012 بتاريخ 2012/10/10 .

الباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية :

بلغت تقديرات الباب الخامس للسنة المالية 2014/2013 مبلغ 9361.8 مليون دينار بزيادة قدرها 75.8 مليون دينار عن اعتمادات السنة المالية 2013/2012 أي بنسبة 0.82 ٪ كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (8) تقديرات الباب الخامس

(بالمليون دينار)	ميزانية معتمدة 2013/2012	حساب ختامي 2012/2011
مشروع ميزانية 2014/2013	9286.0	8345.1

من أهم أسباب الزيادة في الباب الخامس :

* سداد الدفعة الرابعة (1094.4 مليون دينار) من القسط الثاني من العجز الاكتواري (5472.0 مليون دينار) بصندوق الباب الثالث بقانون التأمينات الاجتماعية حسب قرار مجلس الوزراء رقم (844/أول) بتاريخ 2007/9/17 .

* سداد القسط الثالث (131.37 مليون دينار) من الأعباء المالية المترتبة على (مشروع رفع السقف للأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 د.ك إلى 1500 د.ك) إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغة 1313.7 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتقسيتها على (10) أقساط سنوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2012/2011 وبواقع 131.37 مليون دينار سنوياً .

* سداد القسط الثالث (160.78 مليون دينار) من الأعباء المالية المترتبة على مشروع تكلفة إعادة موازنة النظام في التأمين التكميلي والبالغة 1607.8 مليون دينار وذلك بتقسيتها على (10) أقساط سنوية متساوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2012/2011 وبواقع 160.78 مليون دينار سنوياً .

وبصفة عامة فقد تركزت الزيادة في الجهات التالية :

1- وزارة المالية – الحسابات العامة : الزيادة 335.7 مليون دينار

- تتركز الزيادة في بند تحويلات لهيئات ومؤسسات عامة للحاجة الفعلية .

- زيادة في الاعانات الخارجية تنفيذاً للسياسات العامة .

2- ديوان الخدمة المدنية: الزيادة 153.2 مليون دينار

وذلك لتغطية المكافأة الخاصة للكويتيين العاملين بالقطاع الخاص بموجب قراري مجلس الوزراء رقم 405 ، 548 لسنة 2012 .

3- وزارة التعليم العالي: الزيادة 27.5 مليون دينار

لمواجهة الزيادة في مخصصات وبدلات طلبة البعثات وزيادة أعدادهم ، وتغطية مكافآت الطلبة داخل وخارج الكويت .

4- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: الزيادة 26.6 مليون دينار

تغطية تكلفة عدد 29500 مستفيد من المساعدات الاجتماعية.

5- وزارة العدل: الزيادة 18.7 مليون دينار

تركزت الزيادة في بند الشؤون القضائية لتغطية تكلفة الزيادة في العلاوة القضائية والزيادة في فئات المكافأة التشجيعية للكويتيين شاغلين لوظائف المرتبطة بالقضاء .

6- مجلس الوزراء- الزيادة 3.1 مليون دينار

تركزت الزيادة في نوع أنشطة مختلفة وفقا للحاجة الفعلية للمحافظات ، بالإضافة إلى تكاليف وزارة الدولة لشؤون الشباب ضمن برنامج (شؤون الشباب) .

7- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الزيادة 3.1 مليون دينار

تعزيز ميزانية الاتفاقية الموقعة بين دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

8- وزارة الصحة الزيادة 2.1 مليون دينار

- إدراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الوزارة .

- تغطية تكاليف إسكان موظفي الوزارة حسب دراسة إدارة إسكان موظفي الدولة بوزارة المالية .

ويقابل هذه الزيادات نقص في الجهات التالية :

وزارة الدفاع (100.1 -) مليون دينار، الديوان الأميري (20.0 -) مليون دينار، وزارة النفط (15.8 -) مليون دينار، وزارة التربية (5.1 -) مليون دينار، وزارة التجارة والصناعة (3.1 -) مليون دينار، وزارة الخارجية (1.6 -) مليون دينار، الحرس الوطني (1.4 -) مليون دينار .

الفصل السادس

الخاتمة

الفصل السادس

الخاتمة

وختاماً لقد حقق الاقتصاد الكويتي النتائج التالية وفقاً لإحصاءات الحسابات القومية منها :

1 - بلغت التقديرات الأولية للنتائج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2011 بالأسعار الجارية 44409.3 مليون دينار كويتي ، أما الأسعار المثبتة فقد بلغت 19245.4 مليون دينار.

2 - بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المثبتة حوالي 5298.8 دينار في عام 2011 مرتفعاً بنسبة 4.8 % عن المستوى الذي حققه في عام 2010 والذي بلغ 5054.2 ديناراً .

وذلك حسب التقديرات المعدلة والأولية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء ، ويعود الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المثبتة نهاية عام 2011 مقارنةً بعام 2010 إلى الارتفاع في صافي عوامل الإنتاج من الخارج .

وهناك مجموعة من التحديات التي تواجهها السياسات الاقتصادية للبلاد بوجه عام والسياستين المالية والنقدية بوجه خاص ، وتتمثل تلك التحديات في الآتي :

1 - العمل على تحقيق الرغبة الأميرية السامية والتحول بالكويت إلى المركز المالي والتجاري الإقليمي المنشود واشتراك الجميع في تحقيق هذا الهدف الوطني السامي .

2 - تفعيل دور القطاع الخاص الكويتي وحفزه على القيام بالاستثمار الإنتاجي الخالق للنمو المستدام وفرص العمل أمام أبنائنا في المستقبل .

3 - ضرورة العمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة مع القطاع الخاص الكويتي في تنمية اقتصادنا الوطني دون قيود .

4 - ضرورة قيام الدولة بدورها في حفز وتشجيع ومشاركة القطاع الخاص الكويتي وأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية على المساهمة الفعالة في بناء الاقتصاد الكويتي .

5 - ضرورة تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية فيه باعتبار أن تلك القطاعات هي التي ستخلق النمو المستدام على أسس قوية.

6 - من الضروري ضمان استقرار الأسعار كأحد الدعائم التي يقوم عليها الاستثمار الإنتاجي الآمن.

7- العمل على اتخاذ إجراءات عملية لتنمية الإيرادات غير النفطية وزيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة ، والحد من الزيادة المطردة في الإنفاق الجاري العام.

وفي السنة المالية 2014/2013 - إن شاء الله - سوف نعمل على استمرار الإنجازات ومواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الكويتي من خلال العمل الدؤوب على تذليل الصعاب ، واتخاذ بعض القرارات الصعبة التي تضمن مواجهة تلك التحديات وتغيير هيكل اقتصادنا . ولتحقيق ذلك سوف تتخذ الإجراءات التالية :

1 - تنفيذ مشاريع الخطة السنوية الرابعة 2014/2013 والتي أدرجت بميزانية السنة المالية 2014/2013 وفقا لما هو مخطط له ، والتي نأمل أن تحقق زيادة معدلات النمو في الاقتصاد الكويتي ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية فيه .

2 - تشجيع القطاع الخاص الكويتي على الاستثمار الإنتاجي من خلال العمل على إقرار مشاريع القوانين الخاصة بالشركات الإنمائية التي ستعود على المواطن الكويتي بالخير سواء من حيث الدخل أو من حيث خلق فرص العمل للمقادمين الجدد إلى سوق العمل .

3 - السعي إلى مراجعة قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية في ضوء الخبرة المكتسبة خلال السنوات الماضية لحفز القطاع الخاص الكويتي على زيادة فرص توظيف العمالة الوطنية .

4 - العمل على تذليل العقبات وتبسيط الإجراءات الإدارية في كافة الأجهزة الحكومية للحصول على موافقاتها وتراخيصها لمساعدة القطاع الخاص على القيام بالدور المطلوب .

5 - الرقابة الفعالة والمستديمة على المال العام ، وحماية وتنمية أملاك الدولة العقارية وزيادة مردودها وعوائدها .

6 - العمل على التطبيق التدريجي لميزانية البرامج والأداء على عدد أكبر من الوزارات والهيئات .

7- الاستمرار في عملية مراجعة وتفعيل قوانين النظام الضريبي لزيادة الإيرادات غير النفطية .

وفي ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه نأمل أن تتحقق في هذه الكويت المستقبل ، كويت الأمل ، كويت الرخاء والنماء .

والله ولي التوفيق ،،،

مصطفى جاسم الشمالي
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية